صندوق النقد العربي

التقرير السنوي 1991

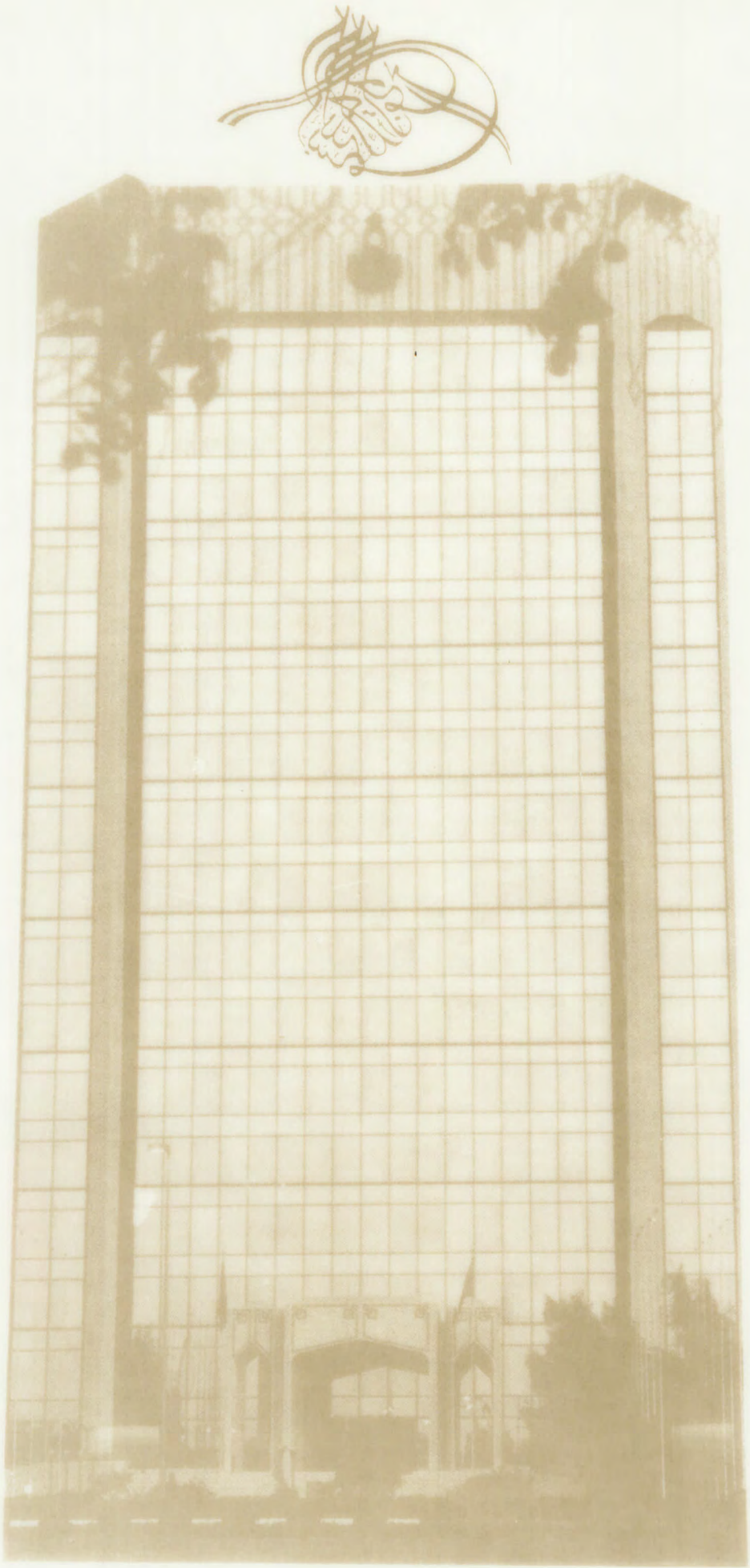

التقريـــــــــر الســـــــنوي
والبيانـــات الماليـــة
للسنـــة المنتهيـــة فـــي
31 ديسمبـــر 1991

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ،،

بناء على المادة الثالثة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق ، يشرفني أن أرفع لمجلسكم الموقر ، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين ، التقرير السنوي عن أعمال ومنجزات صندوق النقد العربي ومركزه المالي للعام المنتهي في 31 ديسمبر 1991 .

مع أسمى احترامي وتقديري .

أسامـــة جعـــفر فقيـــه
المديـــر العـــام
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

فبرايـــر 1992

محتويـــات التقريـــــر

		رقم الصفحة
القسم الأول	نشـــاط الصنـــدوق	7
	مقدمـة	7
	أولا : النشاط الإقراضي	9
	المـوارد	9
	القروض والسحب والسداد	9
	التزامـات الاقراض	10
	المتأخـــرات	10
	ثانيا : النشـاط الإستثمـــاري	12
	ثالثا : نشـــاط التدريـــب	13
	رابعا : الأسواق المالية العربية	14
	خامسا : التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية	15
	سادسا : التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية	18
القسم الثاني	الوضـع المالـي للصنـــدوق	19
	أولا : المركـــز المالـــي	19
	صافي الأصـــول	19
	قروض للدول الأعضاء	19
	المحفظة الاستثمارية	19
	المساهمة في مؤسسات زميلة	19
	أصول أخرى	19
	ثانيا : مـــوارد الصنـــدوق	20
	رأس المال والاحتياطيات	20
	رأس المال	20
	الاحتياطيـــات	20
	ثالثا : نتائج أعمال السنة	21
	الدخـــل	21
	الإنفـاق	21
	صافي الدخـل	21

رقم الصفحة

البيانات المالية		32-23
الملاحـق		33
الملحق (أ)	جداول قروض الصندوق	35
	جدول (1) القروض التي قدمها الصندوق	37
	جدول (2) أنواع وقيم القروض التي قدمها الصندوق	38
	جدول (3) رصيد القروض القائمة بذمة الدول المقترضة بأنواعها المختلفة في 1990 و1991	39
	جدول (4) نسبة رصيد القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة إلى حصتها من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل في 1990 و1991	40
	جدول (5) إجمالي التزامات القروض القائمة	41
	جدول (6) بيان رأس المال المدفوع والقروض	42
	جدول (7) أسعار الفائدة على القروض المقدمة للدول الأعضاء	43
الملحـق (ب)	**جـداول عامـــة**	45
	جدول (1) رأس المال كما في 31 ديسمبر 1991	47
	جدول (2) الدورات التدريبية : الدورات التي أقامها صندوق النقد العربي منذ عام 1981 لنهاية عام 1991	48
	جدول (3) الإجتماعات والندوات التي شارك فيها الصندوق خلال عام 1991	49
الملحـق (ج)	**التنظيم والادارة**	51
	أولا : أهم الأهداف والوسائل	53
	ثانيا : الهيكل التنظيمي	53
	1 - مجلس المحافظين	53
	2 - أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين	56
	3 - المدير العام والموظفون	57
الملحق (د)	**الأشكـــال البيانيـــة**	59
	شكل (1) المجموع التراكمي لقيم القروض المقدمة والمسدد منها 1978-1991	61
	شكل (2) التوزيع النسبي للقروض المختلفة التي قدمها الصندوق حتى 1991/12/31	62
	شكل (3) نسبة أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة إلى حصصها المدفوعة بعملات قابلة للتحويل في نهاية عامي 1990 و1991 .	63
	شكل (4) نسبة أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل 1978-1991	64
	شكل (5) رأس المال المدفوع ورأس المال المقرر دفعه 1977-1991	65

مقدمـــة

واصل الصندوق خلال عام 1991 أداء دوره بالقدر الذي سمحت به موارده ووسائله المتاحة في خدمة وتحقيق الأهداف التي أنشىء من أجلها ، والتي ترمي إلى إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية .

إلا أن الأوضاع الطارئة التي شهدتها منطقتنا العربية كانت قد أثرت بشكل مباشر على مسار برامج الصندوق حيال العديد من الأنشطة ، الأمر الذي ترتب عليه تقليص بعضها وتأجيل تنفيذ البعض الآخر عن المواعيد التي كانت محددة لها . وبالتالي فإن نشاط الصندوق في مجال تطوير الأسواق المالية العربية ومجال التدريب لم يكن بمستوى الطموحات والآمال خلال العام المنصرم .

ويُلاحظ أن مشكلة تزايد حجم المتأخرات أدى إلى الحد من تدوير موارد الصندوق المحدودة لدعم الجهود التصحيحية للدول الأعضاء . وأصبح ذلك من التحديات التي تواجه النشاط الإقراضي للصندوق ، ذلك لأن عدم قيام بعض الدول الأعضاء المقترضة بالوفاء بالتزاماتها تجاه الصندوق في الوقت المحدد ، يؤدي إلى إحتجاز جزء كبير من موارده ، الأمر الذي يضعف قدرته على التوسع في النشاط الإقراضي .

ولما كانت الظروف الطارئة التي مر بها الوطن العربي قد أثرت على مختلف جوانب العمل الاقتصادي العربي المشترك ، فقد كان لا بد للصندوق من أن يتكيف مع تغير الظروف والمعطيات ، وأن يواصل نشاطه على الصعيدين العربي والدولي ، بالرغم من الصعوبات التي تواجهه ، سعياً وراء تحقيق أهدافه على النحو الذي فصلته اتفاقيته .

ففي مجال تصحيح الإختلال في موازين المدفوعات ، قام الصندوق بدعم برنامج تصحيح هيكلي في المغرب ، بقرض ممتد قيمته 14.8 مليون د .ع.ح .

وفي مجال الاستثمار ، استمر الصندوق في الالتزام شبه الكامل بتكوين محفظته الاستثمارية وفقاً لمكونات سلة حقوق السحب الخاصة حفاظاً على موارده المالية من التقلبات في أسعار الصرف والفائدة . كما داوم على توثيق وتطوير علاقات التعاون مع المؤسسات النقدية والمالية العربية ، من خلال توزيع التقارير اليومية والأسبوعية والشهرية وربع السنوية عليها حول التطورات في الأسواق المالية العالمية ، وانعكاساتها على الاقتصادات العربية ، وتقديم الخدمات التي تحتاجها في مجال الاستثمار ، خاصة في مجال قبول وإدارة الودائع التي تلقاها الصندوق من هذه المؤسسات ، والتي زادت عام 1991 بحوالي 183 في المائة مقارنة بالعام السابق .

وفي سبيل تدريب الأطر العاملة في الأجهزة النقدية والمالية العربية ، أقام الصندوق خلال العام من خلال معهد السياسات الاقتصادية دورتين تدريبيتين . الأولى حول أساليب التحليل الاقتصادي ، والثانية حول الإيرادات العامة . ومساهمةً في توضيح قضايا السياسات الاقتصادية التي يهتم بها واضعو السياسات الاقتصادية في الدول الاعضاء ، وبالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، فقد نظم الصندوق ومن خلال المعهد حلقة نقاش حول تنسيق السياسات المالية في دول مجلس التعاون .

ولقد تابع الصندوق تنفيذ برنامجه الخاص بتطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها ، من خلال متابعة نتائج المسوح الميدانية التي أجراها حول الأسواق المالية في عشر دول عربية ، والاستمرار في وضع الترتيبات اللازمة لإنشاء قاعدة البيانات المتعلقة بنشاط تلك الأسواق ، والتعاون مع هيئات الأسواق المالية العربية والمنظمة الدولية لهيئات الرقابة على أسواق المال .

وفي مجال التعاون مع المنظمات العربية والاقليمية والدولية ، قام الصندوق بالإعداد لاجتماع المكتب الدائم والدورة العادية الخامسة عشرة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، بصفته أمانة هذا المجلس . وشارك في اجتماع لجنة الرقابة المصرفية الذي عقد في مقره ، وفي إعداد تقريرها الذي قدم لأعضاء المجلس ، كما شارك في الدورة التاسعة والأربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . واستكمل برمجة إجراءات الصرف من الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة ، الذي عهد إليه المجلس بإدارته ، وشارك في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي يحرره كل عام .

هذا بالإضافة إلى المساهمة في العديد من الأنشطة الأخرى في إطار الجامعة العربية ، والتعاون المستمر مع الهيئات الاقتصادية والإقليمية والدولية .

وفي مجال تنمية التجارة العربية ، استمر الصندوق في جهوده للتعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية ، حيث يساهم بنصف رأسماله ، كما أجرى بعض الدراسات حول أوضاع التجارة العربية البينية ووسائل تنميتها .

وفيما يلي تفصيل لنشاط الصندوق في تلك المجالات

أولا : النشاط الإقراضي

المـــــوارد

تأتي مهمة المساعدة في تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء على رأس الأهداف التي أنشىء الصندوق من أجل تحقيقها على مستوى الوطن العربي ، والتي حددتها اتفاقية إنشائه . ويقوم الصندوق بذلك من خلال تقديم الدعم لموازين مدفوعات الدول الأعضاء المؤهلة للاقتراض .

وبينما تتصف قروض الصندوق بالتيسير ، فهي تتضمن أنواعاً مختلفة تتفاوت في حجمها وآجالها ، وتشمل القرض التلقائي ، والقرض العادي ، والقرض الممتد . ويمكن للدولة المؤهلة للاقتراض أن تحصل من هذه القروض على ما يصل مجموعه إلى 250 في المائة كحد أعلى من حصتها في رأسمال الصندوق المدفوعة بعملات قابلة للتحويل .

هذا ، وتركز سياسة الاقراض الحالية على جهود الإصلاح والتصحيح الاقتصادي في الدول الأعضاء ، حيث أن الصندوق أصبح يوجه الجزء الأكبر من موارده المتاحة للاقراض نحو دعم البرامج التصحيحية المالية والاقتصادية التي تطبقها الدول المقترضة .

ومن أهم العوامل التي أثرت على الأوضاع المالية للصندوق . تزايد الطلب على استخدام موارده نتيجة لتزايد عدد الدول الأعضاء المقترضة ، خاصة وأن من بينها دول ذات مساهمات كبيرة في رأسمال الصندوق ، تؤهلها للحصول على قروض كبيرة الحجم . وبالرغم من ذلك ، فقد سعى الصندوق إلى الاستمرار في نشاطه الاقراضي بما يساعد على المحافظة على موارده من جهة ، وتلبية احتياجات الدول الأعضاء المؤهلة للاقتراض من جهة أخرى . وفي سبيل ذلك ، فقد اعتمدت إدارة الصندوق خطة متوسطة الأجل للاقراض تغطي السنوات 1991–1993 ، للاسترشاد بها في تقديم القروض ، مع الأخذ في الاعتبار عوامل معينة ، مثل مدى استخدام الدولة لموارد الصندوق ، وشدة حاجة الدولة المتقدمة بطلب الاقتراض ، وحرصها على الوفاء بالتزاماتها تجاهه .

وقد بلغ إجمالي موارد الصندوق الذاتية (رأس المال والإحتياطيات) في نهاية عام 1991 حوالي 490 مليون د .ع .ح . أما صافي الموارد الذاتية ، فيمثل إجمالي الموارد الذاتية ناقصاً الأصول الثابتة للصندوق ومساهمات الدول بالعملات الوطنية ومساهمة الصندوق في برنامج تمويل التجارة العربية ، فقد بلغ في نهاية 1991 حوالي 419.6 مليون د.ع.ح. أما الموارد المتاحة للإقراض ، فقد وصلت إلى حدها الأقصى عام 1991 ، وهو رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل ، أي 318.5 مليون د.ع.ح.

القروض والسحب والسداد

تمكن الصندوق خلال عام 1991 من تقديم قرض جديد ممتد للمملكة المغربية قيمته 14.8 مليون د.ع.ح. حيث تمت الموافقة عليه في أواخر العام المنصرم .

هذا وقد بلغ السحب من موارد الصندوق خلال عام 1991 ما قيمته 10.950 مليون د.ع.ح. ، تمثل دفعات من قروض اعتمدت من قبل لصالح دولتين مقترضتين هما المغرب وموريتانيا .

ومن جانب آخر ، وصل مجمل الأقساط المسددة التي تسلمها الصندوق خلال العام المنصرم ، إلى ما قيمته 45.688 مليون د.ع.ح. إذ قامت ثماني دول هي الأردن ، وتونس ، والجزائر ، وسورية ، ومصر ، والمغرب ، وموريتانيا ، واليمن ، بتسديد أقساط القروض المستحقة التي قدمها الصندوق لهذه الدول في السنوات السابقة . ويظهر جدول رقم (1) تفاصيل هذه التسديدات .

جدول رقم (1)
تسديدات وسحب الدول المقترضة من موارد الصندوق
خلال عام 1991

(ألف د.ع.ح.)

الدولة المقترضة	الأقساط المسددة من القروض	السحب على القروض
الأردن	1,423	
تونس	863	
الجزائر	23,275	
سورية	958	
مصر	6,625	
المغرب	5,431	10,000
موريتانيا	913	950
اليمن	6,200	
المجموع	45,688	10,950

التزامات الاقراض

في ضوء تقلص النشاط الاقراضي للصندوق خلال عام 1991 ، وورود تدفقات إليه في صورة تسديدات لأقساط قروض سابقة ، فقد انخفض مجموع القروض الملتزم بها من قبل الصندوق ، والتي تساوي رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليه المبالغ غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها ، إلى نحو 213.4 مليون د.ع.ح[1] . كما هي في 1991/12/31 . وتعادل هذه الالتزامات ما نسبته 67 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل ، مقابل مانسبته 80 في المائة عام 1990 .

وتشير حركة تدفق الأموال من وإلى الصندوق خلال عام 1991 إلى أن صافي تلك التدفقات قد سجلت رصيداً موجباً لصالح الصندوق ، بلغت قيمته 34.8 مليون د.ع.ح. .

المتأخـــرات

خضعت موارد الصندوق خلال العام المنصرم لضغوط شديدة نتيجة لتزايد حجم المتأخرات من الأقساط غير المسددة من القروض القائمة في ذمة بعض الدول الأعضاء . الأمر الذي أدى إلى احتجاز جزء كبير من تلك الموارد ، وحجبها بالتالي عن الاقراض . وقد ارتفع حجم المتأخرات القائمة على خمس دول حتى وصل في نهاية عام 1991 إلى نحو 135.6 مليون د.ع.ح ، مقابل 104 مليون د.ع.ح. عام 1991 . ووصلت نسبتها إلى الموارد المتاحة للإقراض إلى 42.6 في المائة عام 1990 مقابل 34.6 في المائة عام 1990 ، وهذا يعني أن المتأخرات قد زادت فيما بين العامين المذكورين بنحو 30.4 في المائة .

1) يشمل قيمة القرض الممتد الموافق عليه للمغرب في أواخر عام 1991 بمبلغ 14.8 مليون د.ع.ح.

ويتكون مبلغ المتأخرات من أقساط القروض ، وأقساط الفوائد ، والفوائد التأخيرية التي بلغت نحو 95.3 مليون د.ع.ح. ، و11.2 مليون د.ع.ح. ، و29.1 مليون د.ع.ح. لكل منها على التوالي . كما هو مبين في الجدول رقم (2) .

جدول رقم (2)
أقساط القروض والفوائد متأخرة السداد والفوائد التأخيرية على الدول المقترضة كما في 1991/12/31

(دينار عربي حسابي)

الدولة المتأخرة في السداد	أقساط القروض	أقساط الفوائد	الفوائد التأخيرية	مجموع المتأخرات
السودان	30,147,500	5,535,232	17,616,101	53,298,833
الصومال	14,876,572	3,490,739	7,496,572	25,863,883
العراق	49,025,000	1,528,766	3,976,703	54,530,469
سورية	958,000	212,660	1,381	1,172,041
موريتانيا	317,062	380,525	30,042	727,629
المجموع	95,324,134	11,147,922	29,120,799	135,592,855

ولقد واصلت إدارة الصندوق خلال عام 1991 اهتمامها بدراسة كيفية معالجة هذه المشكلة[2] وداومت الاتصال بالدول المتأخرة في السداد ، لحثها على القيام بالتزاماتها . كما انتهزت كل فرصة للتفاهم مع المسؤولين في تلك الدول حول ضرورة التعجيل بالوفاء بتلك الالتزامات ، لتمكين الصندوق من تنشيط وتوسيع نشاطه الاقراضي ، خاصة مع تزايد حاجة الدول الأعضاء إلى تطبيق برامج الاصلاح والتصحيح الاقتصادي .

2) أعد الصندوق دراسة حول «المتأخرات المستحقة على الدول المقترضة من الصندوق وسبل معالجتها» للعرض على الإجتماع الثمانين لمجلس المديرين التنفيذيين .

ثانياً : النشاط الاستثماري

يهدف النشاط الاستثماري في الصندوق الى الحفاظ على موارده وتنميتها ، بما يساعد على تأمين الموارد اللازمة لمواجهة نفقاته ، ويمكنه من تحقيق أهدافه . ولقد حددت قرارات مجلس المديرين التنفيذيين الخطوط العامة لسياسة الاستثمار ، والضوابط الاساسية لادارة الاستثمارات المختلفة ، بما في ذلك المعايير والمقاييس الفنية اللازمة لتنفيذ تلك السياسة . ويعطي الصندوق في هذا المجال عناية قصوى لأربعة معايير هي : الأمان والسيولة وحرية التحويل والعائد الأقصى المتاح .

ويكتسب معيار الأمان أهمية خاصة في هذه الفترة الحرجة التي يمر بها الاقتصاد الدولي ، في ضوء التحولات السياسية والاقتصادية الجارية في عدد كبير من دول العالم ، وما تشهده الأسواق المالية العالمية من تقلبات مستمرة في أسعار الصرف والفوائد . ويرتكز هذا الاعتبار على ما نصت عليه اتفاقية انشاء الصندوق من جعل الدينار العربي الحسابي ، الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة ، اساساً لتقييم اصول وخصوم وعمليات الصندوق ، بحيث اثبتت هذه السياسة عاماً بعد عام فعاليتها في مواجهة تقلبات الاسعار ، ووفرت للصندوق عائداً متوازناً على أمواله المستثمرة ، عن طريق الربط المحكم بين مكونات المحفظة الاستثمارية ومكونات سلة حقوق السحب الخاصة الامر الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية للموارد ، ويعزز من قدرة الصندوق على تجنب مخاطر تقلبات اسعار الصرف والفائدة وارتفاع معدلات التضخم .

كما يحرص الصندوق على مراعاة متطلبات السيولة وحرية التحويل التي تقتضيها عملياته الاساسية ، ولا يقتصر ذلك على توظيف موارده الذاتية فحسب ، وإنما يمتد إلى عملياته المختلفة الناتجة عن توسعه في أنشطة جديدة ، كقبول الودائع من المؤسسات المالية والنقدية في الدول الأعضاء ، وادارة المحافظ الاستثمارية . كما يلعب معيار العائد على الاستثمارات دوراً هاماً في السياسة الاستثمارية ، خاصة وأن الإيرادات من الاستثمار تمثل حالياً المصدر الرئيس لدخل الصندوق . من هنا ، تنشأ العلاقة المتلازمة بين المعايير الأربعة ، موضوعة كلها في اطار التزام الصندوق بأسس التعامل النقدي السليم الذي يجعل منه اداةً تساعد على استقرار الأوضاع النقدية العالمية .

وتنفيذاً لتلك السياسة ، حرص الصندوق على وضع المعايير والمؤشرات اللازمة لاختيار المؤسسات المصرفية التي يتعامل معها ، وانتقاء الادوات الاستثمارية عالية الجودة ، وتوزيعها على الآجال التي تتناسب مع التدفقات النقدية للصندوق وتطور نشاطه . وتلافياً للمخاطر الناتجة عن تقلبات اسعار الصرف والفائدة على العملات المختلفة ، قام الصندوق بتوزيع أموال المحفظة الإستثمارية على استثمارات مقومة بوحدات حقوق السحب الخاصة والعملات المكونة لها ، بحيث جاء التزام المحفظة بمكونات سلة حقوق السحب الخاصة شبه كامل ، الأمر الذي أثبت فعالية سياسة الصندوق الاستثمارية المحافظة ، ومكنه من ادارة استثماراته بشكل آمن بعيداً عن المخاطر المرتبطة بتقلبات الاسعار . وعلى الرغم من الانخفاض القياسي لأسعار فائدة الدولار الامريكي الذي يشكل نحو 40 في المائة من حجم المحفظة الاستثمارية ، فقد بلغ متوسط الفوائد المحققة على المحفظة الاستثمارية للصندوق خلال 1991 حوالي 7.90 في المائة مقارنة بمعدل بلغ 8.84 في المائة خلال عام 1990[3] .

وفي مجال توثيق التعاون وتطويره مع المؤسسات النقدية والمالية العربية ، داوم الصندوق على توزيع التقارير اليومية والأسبوعية والشهرية والسنوية عن تطورات الأسواق المالية العالمية وانعكاساتها على الإقتصادات العربية على هذه المؤسسات . كما حقق الصندوق تقدماً ملحوظاً في إدارة الأموال وقبول الودائع من تلك المؤسسات ، حيث بلغ رصيد الودائع التي عهد إلى الصندوق إدارتها أو أودعت لديه مباشرةً من قبل عدد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية حوالي 382 مليون دولار أمريكي في نهاية 1991 مقارنة برصيد بلغ 135 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 1990 . هذا وتتابع إدارة الصندوق سعيها لتوسيع نطاق هذا النشاط ، حرصاً منها على تطوير التعاون مع المؤسسات النقدية والمالية العربية ، وتقديم أكبر قدر من الخدمات الفنية المتخصصة للدول الأعضاء في هذا المجال .

3) أعد الصندوق دراسة منفصلة حول «الأداء المالي لصندوق النقد العربي 1985—1989 دراسة مقارنة» عرضت على الاجتماع السابع والسبعين لمجلس المديرين التنفيذيين ، الذي قرر رفعها إلى مجلس المحافظين بقراره رقم (4) لعام 1991 .

ثالثاً : نشـاط التدريـــب

إنطلاقاً من أهمية دور التدريب المستمر في تنمية وتطوير كفاءة الأجهزة المالية والنقدية والمصرفية في الدول الأعضاء ، وتلبية لحاجتها الماسة في هذا المجال ، واستناداً إلى تجربة صندوق النقد العربي في تقديم الدورات التدريبية المتخصصة منذ عام 1981 ، فقد تم في أواخر عام 1988 انشاء معهد السياسات الاقتصادية في الصندوق وذلك بمقتضى الفقرة (ى) من المادة الخامسة من اتفاقية إنشائه .

ويهدف معهد السياسات الاقتصادية إلى تقديم دورات تدريبية في حقول اختصاص الصندوق ، لتطوير أساليب إعداد البيانات والاحصاءات المالية والنقدية والمصرفية ، واعداد ميزان المدفوعات . وكذلك المساهمة في تطوير المهارات لدى الأجهزة النقدية والمالية في المجالات المتعلقة بأعمالها ، وتهيئة الكوادر الناشئة لتمكينها من متابعة تنفيذ السياسات المالية والنقدية الهادفة إلى تحقيق النمو القابل للاستمرار وإعادة التوازن إلى اقتصادات الدول الأعضاء وتصحيح الإختلال في موازين مدفوعاتها . كما تشتمل أهداف المعهد على إجراء البحوث وإقامة الندوات وحلقات النقاش المتخصصة في موضوعات حيوية تهم واضعي ومنفذي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية .

الدورات التدريبية

اضطر الصندوق ، نتيجة لأزمة الخليج ، إلى إحداث تغيير في برنامج التدريب بالمعهد عام 1991 ، حيث كان مقرراً تقديم ثلاث دورات تدريبية خلال هذا العام : الأولى حول أساليب التحليل الاقتصادي تعقد فيما بين يناير وفبراير ، والثانية حول المالية العامة تعقد فيما بين ابريل ومايو ، والثالثة حول احصاءات المالية العامة تعقد فيما بين نوفمبر وديسمبر .

وفي مواجهة ظروف الأزمة ، عدّل الصندوق برنامج التدريب ، بحيث تمكن المعهد خلال عام 1991 من اعداد وتقديم دورتين تدريبيتين ، بالإضافة إلى تنظيم حلقة نقاش بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، حول تنسيق السياسات المالية في دول مجلس التعاون .

دورة أساليب التحليل الاقتصادي

عقدت هذه الدورة في مقر الصندوق في أبوظبي خلال الفترة من 1991/4/27 إلى 1991/5/23 . وقد هدفت الدورة إلى توسيع المعرفة بأساليب التحليل الاقتصادي وتوضيح المفاهيم الاقتصادية الأساسية الضرورية للعاملين في القطاعات الاقتصادية ، وخاصة موظفي وزارات المالية ووزارات التخطيط والمصارف المركزية . وقد استفاد من هذه الدورة 31 مشاركاً من 18 دولة عضو .

دورة الإيرادات العامة

عقدت هذه الدورة في مقر الصندوق في أبوظبي في الفترة من 2-1991/11/21 . هدفت الدورة إلى توضيح المفاهيم الأقتصادية المتعلقة بالإيرادات العامة وطرق تحصيلها والآثار الاقتصادية للضرائب ودور الإيرادات العامة في الاستقرار والتصحيح . استفاد من هذه الدورة 33 مشاركاً من 17 دولة عضو .

الندوات وحلقات النقاش المتخصصة

حلقة نقاش حول تنسيق السياسات المالية في دول مجلس التعاون

نظم معهد السياسات الاقتصادية بالتعاون مع الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حلقة نقاش حول تنسيق السياسات المالية في دول مجلس التعاون في الفترة 23-1991/9/25 . وقد قدمت في حلقة النقاش هذه أوراق تم اعدادها من قبل كل من الأمانة العامة لمجلس التعاون ، ومعهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وصندوق النقد الدولي . وقد اهتمت الحلقة بدور السياسات المالية في دول مجلس التعاون . وبتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية في هذه الدول . كما تطرقت المناقشات إلى السياسات الاقتصادية الكلية المناسبة للتكامل الاقتصادي ، وتنسيق سياسات الإيرادات ، وتنسيق سياسات الانفاق ، وتنسيق سياسات مواجهة العجز في الميزانيات .

رابعاً : الأسواق المالية العربية

يواصل الصندوق نشاطه في تنفيذ برنامج عمله في ميدان الأسواق المالية ، والذي يرمي إلى إنشاء وتطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها ، ويشمل إجراء المسح الميداني لتلك الأسواق ، وإنشاء قاعدة البيانات ، وتقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء اللازمة لإنشائها وتطويرها .

وفي إطار الجهود المستمرة لإجراء المسوح الميدانية ، شمل البرنامج حتى الآن عشر دول عربية ، قام الصندوق خلال الأعوام الثلاثة الماضية بدراسة أوضاع الأسواق المالية فيها ، وهي : الأردن ، والامارات ، والبحرين ، وتونس ، والجزائر ، وعمان ، وقطر ، والكويت ، ومصر ، والمغرب .

وفي مجال إنشاء قاعدة البيانات المتعلقة بنشاط الأسواق المالية العربية ، تم الاتفاق بين الصندوق ومؤسسة التمويل الدولية للتعاون المشترك على انشاء «نظام قاعدة البيانات للأسواق المالية العربية» بمقر الصندوق بمدينة ابوظبي ، على غرار نظام القاعدة التي أنشأتها المؤسسة الدولية المذكورة لديها . ومن المؤمل أن يتمكن الصندوق بعد استكمال القاعدة من نشر بيانات الأسواق المالية العربية بصفة دورية على مستوى الدول العربية ، سعياً إلى نشر الوعي الاستثماري على الساحة العربية ، وزيادة في التعريف بتلك الأسواق وبفرص الاستثمار فيها ، مما يمكن أن يكون له أثر إيجابي على تنشيطها ، ويعزز دورها في توجيه المدخرات المحلية نحو فرص الاستثمار المجدي في الاقتصاد الوطني .

وبالإضافة إلى ذلك ، تم الاتفاق مع هيئات أسواق الأوراق المالية أو من ينوب عنها في كل من الأردن ، والامارات ، والبحرين ، وتونس ، والكويت ، وعمان ، ومصر ، والمغرب ، للقيام بدور المراسل للصندوق لامداده بصفة دورية بالبيانات المتعلقة بأسواق هذه الدول . وفي هذا الصدد كان الصندوق قد قام بتنظيم دورة تدريبية بمقره خلال مايو 1990 بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية ، لتدريب المختصين بالدول الأعضاء على التقنيات المتعلقة بنظام قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية . ومن المنتظر أن يبدأ العمل بهذا النظام بعد استكمال الاستعدادات اللازمة ، حيث اقتنى الصندوق التجهيزات الضرورية من حاسبات شخصية وطابعات وبرامج لازمة ، لتزويد المراسلين بما يتيح لهم بدء العمل وتنفيذ المهام المطلوبة .

وفي سبيل حشد الإمكانيات اللازمة لتنفيذ المعونة الفنية التي يمكن أن يقدمها الصندوق للدول الأعضاء في مجال إنشاء وتطوير الأسواق المالية ، يسعى الصندوق في الوقت الحالي إلى توثيق الصلات الفنية بينه وبين المؤسسات المماثلة الاقليمية والدولية والجهات الدولية المتخصصة ، للاستفادة من خبراتها في هذا المجال .

كما يقوم الصندوق باعداد الترتيبات اللازمة لوضع نظام قانوني نموذجي لسوق مالية ، يتضمن تنظيم السوق ، وكيفية الرقابة عليها ، وتنظيم الجهات العاملة في نطاقها ، وأدوات التكامل فيها ، يمكن للدول الأعضاء أن تأخذ بجوهره ، مع إدخال التعديلات الضرورية عليه ، بما يتلاءم مع نظمها التشريعية ، وذلك للمساعدة في زيادة التقارب بين هياكل الأسواق المالية العربية ، وتسهيل الربط بينها .

خامساً : التعاون مع المنظمات العربية والأقليمية والدولية

استمر الصندوق في تطوير التعاون والتنسيق مع العديد من المنظمات العربية والدولية ، بالصورة التي تخدم مصالح الدول الأعضاء وتساعده على تحقيق أهدافه .

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

يتولى الصندوق دور الأمانة العامة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية . ومن خلال هذا الدور استمر الصندوق في الاضطلاع بمسؤلياته ، إذ قام في 28 اغسطس 1991 بالإعداد للدورة العادية الخامسة عشرة التي عقدت في القاهرة . كما أعد لإجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عقد في القاهرة في 27 أغسطس 1991 .

وقد كان في مقدمة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال ، تقرير مدير عام الصندوق حول ما تم من أنشطة وما اتخذ من خطوات تنفيذية بين دورتي المجلس . كما قدم الصندوق إلى المجلس دراسة حول آثار السوق الأوروبية الموحدة على المصالح العربية ، وأخرى حول أثر قرارات لجنة بازل على المصارف العربية ، بالإضافة إلى الصيغة الأولية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد .

وفي هذه الدورة ، اتخذ المجلس عدداً من القرارات أهمها :

1 - تكليف الصندوق بوضع تصور لتطوير دور المجلس وتعزيز فعاليته .

2 - تكليف الصندوق والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، باستكمال دراسة أثر السوق الأوروبية الموحدة على المصالح العربية المصرفية والتجارية .

3 - الموافقة على مقترح الصندوق واتحاد المصارف العربية بتشكيل لجنة من مديري الرقابة في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالإضافة إلى الصندوق لتدارس قرارات لجنة بازل وآثارها على الجهاز المصرفي العربي .

وتنفيذاً لهذا القرار ، دعا الصندوق مديري الرقابة في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إلى الاجتماع في مقره خلال 12 و 13 نوفمبر 1991 ، لتدارس ملف كان قد أعده الصندوق يحتوي على الدراسات التي قام بها حول قرارات لجنة بازل ، والاستماع إلى أمين لجنة بازل للرقابة على المصارف ، الذي بادر الصندوق إلى دعوته لتقديم عرض عن خلفية قرارات اللجنة المذكورة والمستجدات المتصلة بها . ولقد قام الصندوق بصفته أمانة المجلس ، بتوزيع تقرير مفصل حول هذا الاجتماع على محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، يتناول المناقشات الرئيسة التي تخللته وتوصيات لجنة مديري الرقابة على المصارف التي كان من أهمها اعتماد اللجنة كلجنة دائمة تجتمع دورياً لتدارس الاهتمامات المشتركة ، وبحث أساليب الرقابة على المصارف في الدول العربية ، بغية الوصول إلى توحيدها ، وتحديث التشريعات المصرفية العربية وفقاً للمعايير الدولية ، وتقوية دور الرقابة على المصارف .

المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي

شارك الصندوق في اجتماعات الدورة التاسعة والأربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي عقدت في القاهرة فيما بين 1 و 5 سبتمبر 1991 . وقد تم خلال هذه الدورة استعراض التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، وقرارات الدورة الخامسة عشرة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، وموضوع ميزانيات المنظمات العربية المتخصصة والحساب العربي الموحد الذي يديره الصندوق بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1056 و1086 .

ولقد استكمل الصندوق برمجة إجراءات الصرف من هذا الحساب ، بعد أن تم اعتماد ميزانيات تلك المنظمات للأعوام 1990 و1991 و1992 في الدورة المذكورة . وباشر الصندوق في الصرف من الحساب الموحد من المساهمات المستلمة من الدول الأعضاء لصالح كل منظمة عن ميزانيات عامي 1990 و1991 .

وتوجه إدارة الصندوق اهتمامها لتذليل المشاكل الناجمة عن صعوبة التوفيق بين رغبة المنظمات في قبض الأموال المورده للحساب الموحد ، لمواجهة الظروف المالية الصعبة التي تمر بها ، وبين الضوابط والاجراءات المالية المنظمة لعمليات الصرف من هذا الحساب ، وفقاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن .

ولقد شارك الصندوق في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، حيث دعا الجهات المشاركة في إعداده إلى إجتماع في مقره لمناقشة المسودات التي أعدتها لتقرير عام 1991 . ثم قام الصندوق بتحرير تلك المسودات ، أخذاً بعين الاعتبار الملاحظات والمقترحات التي أبديت خلال الإجتماع ، ومن ثم الواردة من الدول الأعضاء . هذا وقد تم في أواخر العام المنصرم إرسال الاستبيانات الإحصائية الخاصة بتقرير عام 1992 إلى الدول الأعضاء ، لملئها وإعادتها للصندوق .

وشارك الصندوق بصفة مراقب في الاجتماع السنوي لمجلس إدارة اتحاد المصارف العربية وجمعيته العمومية الذي عقد في دمشق في 22 مايو 1991 ، كما شارك بصفة مراقب أيضاً في الاجتماع الواحد والاربعون لمجلس إدارة الاتحاد الذي انعقد في روما بتاريخ 17 نوفمبر 1991 ، بالإضافة الى المؤتمر الذي نظمه اتحاد المصارف حول «المصارف العربية ـ تحديات الحاضر والمستقبل» ، حيث قدم ورقتين الأولى حول «تنمية التجارة العربية : الواقع والطموح» ، والثانية حول «القطاع المصرفي العربي والأسواق المالية العربية : دور صندوق النقد العربي» .

كما شارك الصندوق في اجتماعات الدورة العشرين للجنة التنسيق العليا بين جامعة الدول العربية والأجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية المتخصصة ، الذي عقد في القاهرة في أول يوليو عام 1991 . ومن أهم المواضيع التي بُحثت في هذا الاجتماع برامج وميزانيات المنظمات العربية للعامين 1990 و1991 والتعاون بين منظومتي الجامعة والأمم المتحدة .

وكذلك حضر الصندوق بصفة مراقب في الاجتماع السنوي الخامس عشر لمجلس محافظي البنك الاسلامي للتنمية ، والذي عُقد في القاهرة فيما بين 28 و31 مايو 1991 . وفي الاجتماع الثامن لمحافظي المصارف المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي . وساهم في اجتماع لجنة التنسيق بين مؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية والبنك الاسلامي وصندوق الأوبك ، الذي عُقد على هامش اجتماعات البنك الاسلامي .

ولقد شارك الصندوق في ندوة المركز الاسلامي لتنمية التجارة حول «انعكاسات السوق الأوروبية الموحدة على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي» ، التي عُقدت في الدار البيضاء فيما بين 29 و31 أكتوبر 1991 ، حيث قدم دراسة حول «العلاقات المالية العربية الأوروبية وقيام السوق الأوروبية الموحدة» .

الاجتماعات المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

في إطار التعاون مع المنظمات الدولية ، عقد الصندوق عدة مقابلات على هامش اجتماعات اللجنة المؤقتة ولجنة التنمية في واشنطن ، خلال الفترة من 27 ابريل إلى 2 مايو 1991 ، حيث استعرض وفد الصندوق مع المسؤولين في صندوق النقد الدولي أوجه التعاون بين المؤسستين ، ولاسيما في مجال تبادل المعلومات والتدريب وإمكانية التعاون في متابعة أداء اقتصادات دول المنطقة ، خاصة في مجال العلاقات التجارية وتدفقات رؤوس الأموال وانتقال العمالة .

كما استعرض وفد الصندوق مع المسؤولين في البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية التابعة له خلال نفس الفترة ، أوجه التعاون في مجال تبادل المعلومات والتدريب ، وتطوير الأسواق المالية في الدول العربية .

وعلى هامش الإجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين في بانكوك خلال الفترة من 17 إلى 11 اكتوبر 1991 ، بحث وفد الصندوق مع المسؤولين في هاتين المؤسستين

أوجه التعاون القائمة بينهما وبين الصندوق ، خاصة في مجالات تنظيم الدورات التدريبية ومعالجة المتأخرات ودراسة الأسواق المالية .

وفي جميع هذه الإجتماعات ، حرص وفد الصندوق على الاجتماع مع وفود الدول الأعضاء لبحث نشاط الصندوق وسبل اسهامه في البرامج التصحيحية الجاري تنفيذها في هذه الدول ، وأوضاع المتأخرات ، وغير ذلك من الاهتمامات المشتركة .

كما شارك الصندوق في اجتماع المجموعة الاستشارية لمصر الذي نظمه البنك الدولي في باريس فيما بين 8 و10 يوليو 1991 ، بعد أن حضر الاجتماع التمهيدي الذي عقد من قبل لنفس الغرض في لندن في 14 يونيو . كما شارك الصندوق في اجتماع تنسيق العون للبنان الذي نظمه البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في باريس في 12 ديسمبر 1991 .

وبالإضافة إلى ما سبق ، شارك الصندوق في العديد من الندوات والاجتماعات مع منظمات عربية ودولية . ويعرض الجدول (ب 4) في الملحق المزيد من التفاصيل في هذا الشأن .

سادسا : التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية

توجت جهود الصندوق في مجال تنمية التبادل التجاري العربي بإنشاء برنامج تمويل التجارة العربية عام 1989 ، كمؤسسة تتمتع بالشخصية القانونية والذمة المالية المستقلة . ويشارك الصندوق بنصف رأسمال البرنامج . وينظم التعاون بين الصندوق والبرنامج «مذكرة تفاهم» ، يقوم الصندوق بموجبها بتقديم كافة الخدمات الادارية والمالية والمحاسبية والاستثمارية والقانونية للبرنامج بموجب الاتفاق الذي ابرم في ابريل 1990 ، مقابل قيام البرنامج بدفع تكاليف هذه الخدمات .

وتشمل الخدمات المالية التي يقدمها الصندوق للبرنامج مسك الدفاتر والسجلات المحاسبية ، واعداد البيانات المالية الدورية ، وادارة المحفظة الاستثمارية له . كما تشمل الخدمات الادارية التي يقدمها الصندوق للبرنامج توفير كافة الخدمات المساندة ، بالإضافة إلى جميع الأمور المتعلقة بشؤون التوظيف والموظفين .

وبالإضافة إلى استمرار التعاون الوثيق والتنسيق مع برنامج تمويل التجارة العربية ، فقد قام الصندوق بإعداد بعض الدراسات التي تتناول مختلف جوانب التجارة العربية البينية ، منها دراسة حول «تنمية التجارة العربية البينية : الواقع والطموح» ودراسة حول «التجارة العربية البينية : العوامل المؤثرة فيها وإمكانات تنميتها» التي أعدت لتقديمها في ندوة ينظمها الصندوق بالاشتراك مع الصندوق العربي للإنماء ، تعقد في مطلع عام 1992 .

تعكس البيانات المالية الختامية المركز المالي للصندوق ونتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1991 كما يلي :

أولاً : المركز المالي

1.2 صافي الأصول

بلغت قيمة صافي أصول الصندوق[4] 495,347 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1991 مقارنة بمبلغ 461,326 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1990 ، أي بزيادة مقدارها 34,021 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 7.4 في المائة .

ويتمثل صافي أصول الصندوق فيما يلي :

1.1.2 قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة بذمة الدول الأعضاء 198,641 ألف دينار عربي حسابي ، تمثل 40.1 في المائة من صافي الأصول ، في حين بلغ هذا الرصيد 233,379 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1990 ، وكانت نسبته إلى صافي الأصول 50.6 في المائة .

وقد بلغ التزام الصندوق من القروض 198,641 ألف دينار عربي حسابي في نهاية 1991 . ويمثل ذلك 62.4 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل ، في حين بلغ الالتزام 244,329 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1990 ، بما نسبته 79.7 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل . وجدير بالذكر أن الالتزام يمثل أرصدة القروض القائمة مضافا إليها أرصدة القروض غير المسحوبة .

أما مجموع القروض المقررة للدول الأعضاء ، فقد بلغ561,625 ألف دينار عربي حسابي حتى نهاية عام 1991 دون أي زيادة عن عام 1990 .

2.1.2 المحفظة الاستثمارية

بلغ مجمل المحفظة الاستثمارية 238,434 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1991 ، تشمل المحفظة الاستثمارية للصندوق البالغة 214,665 ألف دينار عربي حسابي ، والتي تمثل 43.3 في المائة من صافي الأصول ، ومحفظة ودائع المصارف المركزية العربية البالغة 23,769 ألف دينار عربي حسابي . وفي نهاية عام 1990 كان مجمل المحفظة الاستثمارية 161,986 ألف دينار عربي حسابي ، شملت : مبلغ 149,058 لمحفظة الصندوق الاستثمارية ، أو ما نسبته 32.3 في المائة من صافي الأصول ، و12,928 ألف دينار عربي حسابي لمحفظة ودائع المصارف المركزية العربية

3.1.2 المساهمة في مؤسسات زميلة

صدر قرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1989 بمساهمة الصندوق في رأسمال برنامج تمويل التجارة العربية بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي ، تمثل 50 في المائة من رأسمال البرنامج المصرّح به والمطروح للإكتتاب . علماً بأن هذه المساهمة تشكل حوالي 55 في المائة من رأس المال المدفوع للبرنامج كما في نهاية عام 1991 .

وقد بلغت قيمة هذه المساهمة في نهاية عام 1991 حوالي 290 مليون دولار أمريكي ، أو ما يعادل 67,568 ألف دينار عربي حسابي ، تمثل 13.6 في المائة من صافي الأصول ، أما في نهاية عام 1990 فقد بلغت حوالي 273 مليون دولار أمريكي ، بما يعادل 63,875 ألف دينار عربي حسابي ، وبنسبة 13.9 في المائة من صافي الأصول .

4.1.2 أصول أخرى

بلغ صافي الأصول الأخرى 14,473 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1991 ، يمثل ما نسبته 2.9 في المائة من صافي الأصول ، بينما في نهاية عام 1990

4) مجموع الأصول مطروحاً منها حسابات دائنة ومطلوبات أخرى

بلغ صافي الأصول الأخرى ما قيمته 15,014 ألف دينار عربي حسابي ، يمثل 3.3 في المائة من صافي الأصول . ويشمل ذلك ودائع الصندوق بالعملات الوطنية لدى المصارف المركزية للدول الأعضاء ، والأصول الثابتة ، والحسابات المدينة الأخرى بعد طرح أرصدة الحسابات الدائنة .

ثانياً : موارد الصندوق

2.2 رأس المال والاحتياطيات

تتكون موارد الصندوق من رأس المال المدفوع والاحتياطيات ، والقروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها ، وأية موارد أخرى يقررها مجلس المحافظين ، وذلك طبقاً للمادة الحادية عشرة من اتفاقية الصندوق .

ويشكل رأسمال الصندوق أهم مصدر لتمويل القروض التي تقدم إلى الدول الأعضاء ، وتحدد مساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع مدى وحجم استفادتها من تلك القروض ، كما تحدد القوة التصويتية لها .

وقد بلغ مجموع موارد الصندوق من رأسمال واحتياطيات في نهاية عام 1991 ما قيمته 495,347 ألف دينار عربي حسابي ، بينما بلغت تلك الموارد في نهاية عام 1990 ما قيمته 461,326 ألف دينار عربي حسابي .

1.2.2 رأس المال

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989 ، تقرر أن يكون رأس المال المكتتب به والواجب دفعه 326,000 ألف دينار عربي حسابي . وقد بلغ الجزء المدفوع من رأس المال 323,840 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1991 ، أما الجزء غير المدفوع والبالغ 2,160 ألف دينار عربي حسابي ، والذي يمثل حصة فلسطين في رأس المال ، فقد تقرر تأجيل المطالبة به وفقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978 .

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة رأس المال المدفوع إلى رأس المال المكتتب به والواجب دفعه تعادل حوالي 99.3 في المائة ، كما وأن نسبته إلى مجموع حقوق المساهمين تعادل حوالى 65.4 في المائة ، كما في نهاية عام 1991 .

2.2.2 الإحتياطيات

تشمل الاحتياطيات الاحتياطي العام ، واحتياطي الطوارىء ، وفروقات تقييم عملة مساهمة الصندوق في مؤسسات زميلة ، وقد بلغت الاحتياطيات ما مجموعه 171,507 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1991 ، بالمقارنة مع 149,486 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1990 ، وبمعدل نمو قدره 14.7 في المائة .

وقد بلغ رصيد الاحتياطي العام 138,469 ألف دينار عربي حسابي ، أو ما نسبته 43.5 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل في نهاية عام 1991 ، بينما بلغ في نهاية عام 1990 ما قيمته 120,915 ألف دينار عربي حسابي ، أو ما نسبته 39.5 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل .

وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ، تم تكوين احتياطي طوارىء بغرض استخدامه لمقابلة أية خسائر غير متوقعة مستقبلاً ، وذلك بتحويل مبلغ 25,000 ألف دينار عربي حسابي من الاحتياطي العام ، على أن يحول إليه مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي أو 10 في المائة من صافي

الدخل سنوياً أيهما أكبر ، إلى أن يصل رصيده إلى 25 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل .

وقد بلغ رصيد احتياطي الطوارىء 40,000 ألف دينار عربي حسابي ، أو مانسبته 12.6 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل في نهاية عام 1991 ، بينما كان رصيده في نهاية عام 1990 يبلغ 35,000 ألف دينار عربي حسابي ، أو مانسبته 11.4 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل .

أما فروقات تحويل عملة المساهمة في مؤسسات زميلة ، فقد بلغت رصيداً مديناً قدره 6,962 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1991 ، بينما سجلت في نهاية عام 1990 رصيداً مديناً قدره 6,429 ألف دينار عربي حسابي .

ثالثاً : نتائج أعمال السنة

1.3.2 الدخـــل

بلغ إجمالي دخل الصندوق 26,814 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1991 ، بينما بلغ 27,235 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1990 ، أي بانخفاض مقداره 421 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 1.6 في المائة . ويشتمل إجمالي الدخل على فوائد ورسوم قروض بنسبة 27.2 في المائة ، وفوائد ودائع وإيرادات استثمارات بنسبة 55.2 في المائة ، وأرباح مساهمة في مؤسسات زميلة بنسبة 15.8 في المائة ، وايرادات أخرى بنسبة 1.9 في المائة .

2.3.2 الانفـــاق

بلغ إجمالي الانفاق 4,260 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1991 ، بينما بلغ في نهاية عام 1990 ماقيمته 4,270 ألف دينار عربي حسابي ، أي بانخفاض مقداره عشرة آلاف دينار عربي حسابي وبنسبة 0.2 في المائة . هذا وتمثل المصروفات الإدارية والعمومية 69.8 في المائة من إجمالي الانفاق ، بينما يمثل استهلاك الأصول الثابتة 13.2 في المائة ، في حين تمثل الفوائد المدفوعة على الودائع 24.6 في المائة .

كما يشتمل الانفاق على مصروفات المعونة الفنية ، التي بلغت 95 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1991 ، أما في نهاية عام 1990 ، فقد بلغت 104 ألف دينار عربي حسابي ، أي بانخفاض قدره 9 ألف دينار عربي حسابي ، وبنسبة 8.7 في المائة .

3.3.2 صافي الدخل

بلغ صافي الدخل 2,554 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1991 ، في حين بلغ في نهاية عام 1990 ما قدره 22,965 ألف دينار عربي حسابي ، أي بانخفاض مقداره 411 ألف دينار عربي حسابي ، وبنسبة 1.8 في المائة . وقد تم تحويل صافي الدخل إلى الاحتياطيات ، بواقع 5,000 ألف دينار عربي حسابي إلى إحتياطي الطوارىء ، والمتبقي وقدره 17,554 ألف دينار عربي حسابي حُول إلى الاحتياطي العام .

صندوق النقد العربي
البيانـات الماليـة
31 كانون الأول (ديسمبر) 1991

تقرير مراقبي الحسابات
للسادة أعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي

لقد فحصنا البيانات المالية لصندوق النقد العربي ، المبينة على الصفحات من 2 إلى 9 . وقد تم فحصنا وفقاً لأصول التدقيق المتعارف عليها دولياً ، حيث شمل الفحص إجراء الاختبارات اللازمة للسجلات المحاسبية وغيرها من اجراءات المراقبة الأخرى التي اعتبرناها ضرورية وقد حصلنا على كافة المعلومات والايضاحات التي طلبناها لاداء مهمتنا .

وفي رأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي للصندوق في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1991 وعن نتائج أعماله والتغيرات في مركزه المالي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ .

وفي رأينا ايضاً أن الصندوق يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في تلك السجلات وأن المصروفات الادارية الفعلية مطابقة لاحكام القواعد المالية المعمول بها في الصندوق وللحدود المرسومة لها في الميزانية الادارية .

إرنست ويونغ

أبوظبي
4 شباط (فبراير) 1992

صندوق النقد العربي
الميزانية العمومية
31 كانون الأول (ديسمبر) 1991

	ايضاح	1991 ألف دينار عربي حسابي	1990 ألف دينار عربي حسابي
الأصـــــول			
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك		315	412
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي		30,212	23,871
ودائع لدى البنوك		181,480	112,859
استثمارات		26,427	24,844
ودائع لدى البنوك المركزية	3	5,326	5,326
قروض للدول الأعضاء	4	198,641	233,379
مساهمة في مؤسسات زميلة	5	67,568	63,875
فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى	6	49,186	39,929
أصول ثابتة	7	2,898	3,447
		562,053	507,942
أموال مدارة	8	66,982	18,904
		629,035	526,846
رأس المال والاحتياطيات والخصوم			
رأس المال المصرح به	9	600,000	600,000
رأس المال المدفوع	9	323,840	311,840
احتياطيات	10	171,507	149,486
رأس المال المدفوع والاحتياطيات		495,347	461,326
ودائع من البنوك المركزية	11	23,769	12,928
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	12	42,937	33,688
		562,053	507,942
حسابات الأموال المدارة	8	66,982	18,904
		629,035	526,846

أســـامة جعفـــر فقيـــه
المدير العام رئيس مجلس الادارة

تشكل الايضاحات من 1 إلى 14 المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

صندوق النقد العربي
بيان الدخل والانفاق
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1991

	ايضاح	1991 ألف دينار عربي حسابي	1990 الف دينار عربي حسابي
الدخل			
فوائد ورسوم على القروض للدول الأعضاء		7,285	9,007
فوائد على الودائع		12,821	9,922
ايرادات الاستثمارات		1,983	2,431
أرباح من المساهمة في مؤسسات زميلة		4,226	5,370
ايرادات أخرى	13	499	505
		26,814	27,235
الانفاق			
مصروفات ادارية وعمومية		2,973	2,842
معونة فنية		95	104
فوائد مدفوعة على الودائع		1,046	389
استهلاك الأصول الثابتة		563	557
(أرباح) خسائر إعادة تقييم الاستثمارات		(529)	334
صافي فروقات تحويل العملات		112	44
		4,260	4,270
صافي الدخل للسنة		22,554	22,965
التخصيصات المقترحة			
محول إلى الاحتياطي العام	10	17,554	17,965
محمول إلى احتياطي طوارىء	10	5,000	5,000
		22,554	22,965

تشكل الايضاحات من 1 إلى 14 المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

صندوق النقد العربي
بيان التغيرات في المركز المالي
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1991

	1991 الف دينار عربي حسابي	1990 الف دينار عربي حسابي
مصادر الأموال		
صافي الدخل للسنة	22,554	22,965
تسويـــات		
استهلاك الاصول الثابتة	563	557
أرباح بيع أصول ثابتة	(4)	(4)
حصة الصندوق من ارباح في مؤسسات زميلة	(4,226)	(5,370)
(أرباح) خسائر اعادة تقييم الاستثمارات	(529)	334
	18,358	18,482
مصادر أخرى		
إستلام أقساط رأس المال	12,000	-
أقساط قروض مستلمة	45,688	48,371
عائد من بيع أصول ثابتة	5	4
إنخفاض من الاستثمارات	-	5,954
إنخفاض في حسابات جارية وتحت الطلب	97	25
زيادة في حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	9,249	-
زيادة في ودائع من البنوك المركزية	10,841	12,928
	96,238	85,764
إستخدام الأموال		
زيادة في الاستثمارات	1,054	-
سحب على القروض	10,950	39,709
شراء أصول ثابتة	15	111
زيادة في حساب الحائزين الاخرين لدى صندوق النقد الدولي	6,341	13,328
زيادة في ودائع لدى البنوك	68,621	7,218
زيادة في فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى	9,257	6,943
إنخفاض في حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	-	18,455
	96,238	85,764

تشكل الايضاحات من 1 إلى 14 المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية

1 - نشاط الصندوق

أنشىء صندوق النقد العربي بموجب الاتفاقية المبرمة في 27 نيسان (ابريل) 1976 من قبل 21 دولة عربية رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية وتنمية المبادلات التجارية فيما بينها . ويقوم الصندوق بصورة رئيسة بتقديم قروض الدول الأعضاء من أجل تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها . أن مقر الصندوق كائن في مدينة أبوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة .

2 - السياسات المحاسبية الهامة

(أ) **العرف المحاسبي**

تعد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة الفعلية ، بمقتضى اتفاقية الصندوق اعدت هذه البيانات بالدينار العربي الحسابي ، الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي .

(ب) **المؤسسات الزميلة**

أن المؤسسات الزميلة هي مؤسسات يمتلك فيها الصندوق استثمار طويل الاجل لا تقل حصته فيها عن 20% من رأس المال الذي يتمتع بحق التصويت ويؤثر عليها بصورة هامة . تتضمن البيانات المالية على الحصة المناسبة من نتائج المؤسسات الزميلة والاحتياطيات غير الموزعة على أساس حساباتهم المدققة .

(ج) **الاستثمارات**

تقيم الاستثمارات التي تشمل السندات القابلة للتداول والاوراق المالية بسعر التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل .

(د) **العملات الأجنبية**

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الاجنبية وفقاً لاسعار الصرف السائدة في وقت إجراء المعاملة ، تحول ارصدة الاصول (باستثناء الاصول الثابتة) والخصوم المسجلة بالعملات الاجنبية في نهاية السنة المالية الى وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لأسعار التحويل الصادرة من صندوق النقد الدولي . وتدرج الارباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل والانفاق .

يتم معالجة الفروقات الناتجة عن اعادة تحويل حصة الصندوق في مؤسسات زميلة ، وفقاً لأسعار الصرف كما في نهاية السنة ، من خلال الاحتياطيات .

تسجل الاصول الثابتة بأسعار الصرف السائدة عند دفع تكلفتها .

(هـ) **استهلاك الاصول الثابتة**

يستهلك الفرق بين تكلفة الاصول الثابتة وقيمتها المقدرة في نهاية مدة استخدامها المقررة على أقساط سنوية متساوية خلال فترة استخدامها المتوقعة .

(و) **معاشات التقاعد ومكافاة نهاية الخدمة**

يحمل بيان الدخل والانفاق بمساهمات التقاعد ، التي تحتسب وفقاً لنظام تقاعد العاملين . أما بالنسبة للعاملين غير المشمولين بنظام التقاعد فيؤخذ مخصص للمبالغ الواجبة الدفع لهم عند انتهاء خدماتهم وتحتسب هذه المبالغ وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها في الصندوق .

لاتتضمن البيانات المالية موجودات نظام التقاعد والدخل الناتج عن ذلك والمطلوبات المقابلة لها .

(ز) **إحتساب الإيرادات**

يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع على أساس المبلغ وسعر الفائدة تناسباً مع الفترة الزمنية المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) . وتعلق الفوائد على قروض الدول المتأخرة بالدفع أكثر من سنة وفوائد متأخرات أقساط القروض وفوائدها وتسجل في حساب الايرادات عند تحصيلها .

3 - ودائع لدى البنوك المركزية

تمثل هذه الودائع مجموع المبالغ التي دفعتها الدول الاعضاء كحصتها من رأس المال بالعملات الوطنية وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذاً للمادة (14) من إتفاقية الصندوق .

4 - قروض للدول الأعضاء

	1991 ألف دينار عربي حسابي	1990 ألف دينار عربي حسابي
قروض مقررة	561,625	561,625
قروض غير مسحوبة	-	(10,950)
أقساط قروض مسددة	(362,984)	(317,296)
رصيد 31 كانون الأول (ديسمبر)	198,641	233,379

تتضمن القروض للدول الأعضاء أقساط قروض مستحقة وغير مستلمة كما في تاريخ الميزانية العمومية تبلغ 95,324 الف دينار عربي حسابي (1990 : 72,696 ألف دينار عربي حسابي) . تظهر قيمة القروض المقررة بالصافي بعد استبعاد قروض مقررة فى السابق تم الغائها في وقت لاحق .

5 - المساهمة في مؤسسات زميلة

تمثل المساهمة اعلاه مساهمة الصندوق في رأسمال برنامج تمويل التجارة العربية 50% من رأس المال المصرح به والمطروح للاكتتاب . بلغت مساهمة الصندوق في البرنامج ، كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1991 ، 55% من قيمة رأسمال البرنامج الصادر والمدفوع بالكامل . أن في نية الصندوق الاحتفاظ بنسبة 50% فقط في رأسمال البرنامج وان الزيادة كما في تاريخ الميزانية العمومية تعتبر مؤقتة الى حين اصدار باقي رأسمال البرنامج المصرح وغير المكتتب به .

6 - فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى

يتضمن هذا البند رصيد فوائد مستحقة على القروض لم تسجل في حساب الايرادات تبلغ 39,685 الف دينار عربي حسابي (1990:31,185 ألف دينار عربي حسابي) .

7 ـ الأصول الثابتة

إن فترات الاستخدام المتوقعة للأصول الثابتة لغرض إحتساب الاستهلاك هي كالآتي :

ـ بناية مقر الصندوق	15 سنة
ـ الاثاث والتركيبات	4 سنوات
ـ المعدات والحاسب الآلي	4 سنوات
ـ السيـــــــارات	4 سنوات

8 ـ أمـوال مـــدارة

يقوم الصندوق بادارة بعض الأموال لصالح بعض الدول الأعضاء وفق اتفاقيات أبرمت مع هذه الدول وذلك وفقاً للفقرة (ز) من المادة الخامسة من اتفاقية صندوق النقد العربي .

9 ـ رأس المال

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989 ، تقرر ان يكون رأس المال المكتتب به 326 مليون دينار عربي حسابي .

	1991 ألف دينار عربي حسابي	1990 ألف دينار عربي حسابي
رأس المال المقرر دفعه	326,000	326,000
رأس المال غير المدفوع	(2,160)	(14,160)
رأس المال المدفوع	323,840	311,840

قامت جمهورية مصر العربية في ديسمبر 1991 بتسديد مبلغ 12 مليون دينار عربي حسابي يمثل بقية اكتتابها الأصلي في رأس المال والذي كان يستحق دفعة في موعد أقصاه كانون الثاني (يناير) 1992 .

تم تأجيل مطالبة فلسطين بتسديد حصتها في رأسمال الصندوق المقرر دفعه وذلك بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978

10 - الاحتياطيات

	عام ألف دينار عربي حسابي	طوارىء ألف دينار عربي حسابي	فروقات تقييم ألف دينار عربي حسابي	اجمالي ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في أول السنة	120,915	35,000	(6,429)	149,486
تحويل من صافي الدخل للسنة	17,554	5,000	-	22,554
فروقات تقييم مساهمة الصندوق في مؤسسات زميلة	-	-	(533)	(533)
الرصيد في آخر السنة	138,469	40,000	(6,962)	171,507

طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي أو 10% من صافي الدخل سنوياً أيهما اكبر الى احتياطي طوارىء الى ان يصل هذا الاحتياطي الى 25% من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل . يتضمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1991 مبلغ 9,596 ألف دينار عربي حسابي (1990 : 5,370 ألف دينار عربي حسابي) تمثل حصة الصندوق من أرباح تحتفظ بها مؤسسة زميلة .

11 - ودائع من البنوك المركزية

طبقا لقرار مجلس المحافظين رقم (5) لسنة 1989 والمبني على نص الفقرة (ز) من المادة الخامسة من إتفاقية صندوق النقد العربي ، قامت بعض البنوك المركزية للدول الأعضاء بإيداع بعض المبالغ لدى الصندوق لقاء فائدة متفق عليها .

12 - حسابات دائنة ومطلوبات أخرى

يتضمن هذا البند رصيد فوائد مستحقة على القروض لم تسجل في حساب الايرادات، تبلغ 39,685 ألف دينار عربي حسابي (1990:31,185 ألف دينار عربي حسابي) ، وذلك وفقا للسياسة المحاسبية التي يتبعها الصندوق والمشار إليها في الايضاح 2 (ز) .

13 - المعاملات مع مؤسسات زميلة

يتضمن بند إيرادات أخرى مبلغ 212 ألف دينار عربي حسابي (1990:256 ألف دينار عربي حسابي) تعود إلى خدمات إستثمار وإدارة يقوم الصندوق بتقديمها إلى برنامج تمويل التجارة العربية . أن الأتعاب وشروط الدفع المتعلقة بهذه الخدمات قد تم إعتمادها من قبل الادارة .

14 - أرقـــام المقارنة

أعيد تبويب بعض أرقام السنة السابقة لتتناسب مع العرض الخاص بالسنة الحالية .

الملاحـــــق

الملحـــق (أ)
جـــداول قـــروض الصنـــدوق

جـــدول (أ - 1)
القروض التي قدمها الصندوق

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	عدد القروض	القيمة	المسحوب	المسدد
1978	2	6,563	6,563	—
1979	5	16,500	11,500	—
1980	4	11,750	10,250	4,125
1981	10	78,615	50,955	6,469
1982	8	31,440	47,567	4,541
1983	10	80,925	97,208	15,871
1984	5	16,300	18,050	27,664
1985	9	50,955	50,955	52,619
1986	11	33,555	27,805	26,021
1987	3	24,570	26,820	53,212
1988	14	121,037	118,485	61,919
1989	5	73,740	44,808	16,484
1990	2	15,675	39,709	48,371
1991[1]	-	-	10,950	45,688
المجمـوع	**88**	**561,625**	**561,625**	**362,284**

1) وافق مجلس المديرين التنفيذيين في شهر ديسمبر 1991 على منح المغرب قرضاً ممتداً بقيمة 14,800 ألف دينار عربي حسابي .

جـــدول (أ - 2)
أنواع وقيم القروض التي قدمها الصندوق

(ألف دينار عربي حسابي)

السنـة	تلقائـــي		عـــادي		تعويضـــي		ممتـــد		تسهيل تجاري		المجمـــوع	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1978	2	6,563	—	—	—	—	—	—	—	—	2	6,563
1979	4	5,250	—	—	—	—	1	11,250	—	—	5	16,500
1980	2	2,250	1	4,500	1	5,000	—	—	—	—	4	11,750
1981	6	15,405	1	8,820	1	9,800	2	44,590	—	—	10	78,615
1982	5	14,280	—	—	1	3,920	2	13,240	—	—	8	31,440
1983	4	34,545	1	5,700	2	31,800	—	—	3	8,880	10	80,925
1984	3	7,065	—	—	—	—	1	4,335	1	4,900	5	16,300
1985	6	42,495	—	—	2	7,760	—	—	1	700	9	50,955
1986	8	21,555	1	6,250	—	—	1	3,250	1	2,500	11	33,555
1987	—	—	1	2,500	—	—	—	—	2	22,070	3	24,570
1988	8	79,627	2	13,270	1	2,460	—	—	3	25,680	14	121,037
1989	2	8,550	2	48,040	—	—	1	17,150	—	—	5	73,740
1990	—	—	—	—	1	6,625	1	9,050	—	—	2	15,675
1991[1]	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	**50**	**237,585**	**9**	**89,080**	**9**	**67,365**	**9**	**102,865**	**11**	**64,730**	**88**	**561,625**

1) وافق مجلس المديرين التنفيذيين في شهر ديسمبر 1991 على منح المغرب قرضاً ممتداً بقيمة 14,800 ألف دينار عربي حسابي .

جـــدول (أ - 3)
رصيد القروض القائمة* بذمة الدول المقترضة بأنواعها المختلفة في 1990 و1991

(ألف دينار عربي حسابي)

نـــوع القـروض	نهاية عـــام 1990			نهاية عـــام 1991			التغير خلال عام 1991		معـــدل التغير 91/90 (%)
	العدد	المبلغ	نسبة مئوية	العدد	المبلغ	نسبة مئوية	العدد	المبلغ	
قروض تلقائيـــــة	14	63,591	27.3	8	39,441	19.8	6–	24,150-	38.0-
قروض عادية وممتدة	13	118,135	50.6	12	123,309	62.1	1–	5,174	4.4
تسهيل تبادل تجاري	5	38,998	16.2	4	25,805	13.0	1–	13,193–	33.8–
قروض تعويضية	3	12,655	5.4	3	10,086	5.1	–	2,569-	20.3–
المجموع	35	233,379	100.0	27	198,641	100.0	8–	34,738–	14.9–

* جملة القروض المسحوبة — جملة الأقساط المسددة منها .

جـــدول (أ - 4)

نسبة رصيد القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة إلى حصتها من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل في 1990 و1991

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولـــة	نهايـــــة 1990			نهايـــــة 1991		
	رصيد القروض في ذمة الدولـــة المقترضة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة مئوية	رصيد القروض في ذمة الدولـــة المقترضة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة مئوية
ا لأ ر د ن	6,790	5,320	128	5,367	5,320	101
تونـــس	862	6,900	12	-	6,900	-
الجزائـر	69,570	41,640	167	46,295	41,640	111
الســودان	30,148	9,800	308	30,147	9,800	308
سوريـــة	8,200	7,120	115	7,242	7,120	102
الصومـــال	14,877	3,920	380	14,877	3,920	380
العـــراق	49,850	41,640	120	49,850	41,640	120
مصـــر	12,906	19,500	66	6,281	31,500	20
المغـرب	12,581	14,800	85	17,150	14,800	116
موريتانيـــا	12,580	4,920	256	12,617	4,920	256
اليمـــن	15,015	15,120	99	8,815	15,120	58
المجموع	**233,379**	**170,680**	**137**	**198,641**	**182,680**	**109**

جـــدول (أ - 5)
إجمالي التزامات القروض القائمة

(ألف دينار عربي حسابي)

نهاية السنة	القائمة بالذمة (غير المسددة)	غير المسحوبة	المجمـــوع
1978	6,563	—	6,563
1979	18,062	5,000	23,062
1980	42,187	6,500	30,687
1981	68,674	34,160	102,834
1982	111,700	18,033	129,733
1983	193,037	5,550	198,587
1984	183,423	5,965	189,388
1985	181,759	5,965	187,724
1986	183,843	11,715	195,558
1987	157,451	10,215	167,666
1988	213,717	12,767	226,484
1989	242,041	41,699	283,740
1990	233,379	10,950	244,329
1991	198,641	14,800	213,441

جـــدول (أ - 6)
بيان رأس المال المدفوع والقروض

(ألف دينار عربي حسابي)

البيـــان	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
رأس المال المدفوع	**67,041**	**118,366**	**131,546**	**151,370**	**229,810**	**248,090**	**268,250**	**295,390**	**312,790**	**290,190**	**289,790**	**311,840**	**311,840**	**323,840**
المدفوع بعملات وطنية والمودع بالمصارف المركزية للدول الأعضاء	4,966	4,966	5,226	5,226	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326
المدفوع بعملات قابلة للتحويل	62,075	113,400	126,320	146,144	224,484	242,764	262,924	290,064	307,464	284,864	284,464	306,514	306,514	318,514
القروض المقدمة خلال العام	6,563	16,500	11,750	78,615	31,440	80,925	16,300	50,955	33,555	24,570	121,037	73,740	15,675	–
أرصدة القروض* المقدمة (بما فيها غير المسحوب)	6,563	23,062	30,687	102,834	129,733	198,587	189,388	187,724	195,558	167,666	226,484	283,740	244,329	198,641
أرصدة القروض القائمة** في ذمة الدول المقترضة	6,563	18,062	24,187	68,674	111,700	193,037	183,423	181,759	183,843	157,451	213,717	242,041	233,379	198,641
نسبة القروض المقدمة خلال العام إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (%)	10.57	14.55	9.30	53.79	14.01	33.34	6.20	17.57	10.91	8.63	42.55	24.06	5.11	–
نسبة أرصدة القروض القائمة (بما فيها غير المسحوب) إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (%)	10.57	20.34	24.29	70.37	57.79	81.80	72.03	64.72	63.60	58.86	79.62	92.57	79.71	62.36
نسبة أرصدة القروض القائمة إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (%)	10.57	15.93	19.15	46.99	49.76	79.52	69.76	62.66	59.79	55.27	75.13	78.97	76.14	62.36

* جملة القروض المقدمة مطروحا منها أقساط القروض المسددة .

** جملة القروض المسحوبة مطروحا منها اقساط القروض المسددة .

جـــدول (أ - 7)
أسعار الفائدة على القروض المقدَّمة للدول الأعضاء

(نسبة مئوية سنوية)

السنة/نوع القروض	القروض التلقائية	تسهيل تشجيع التبادل التجاري	القروض العادي والممتدة والتعويضية
أ) القروض الجديدة*)	4.15	—	5.75
ب) القروض القديمة			
السنة الأولى	3.75	4.95	5.20
2 - 1	4.25	5.25	5.50
3 - 2	4.75	5.55	5.80
4 - 3	—	5.85	6.10
5 - 4	—	—	6.40
6 - 5	—	—	6.70
7 - 6	—	—	7.00

* وفقاً لقرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (6) لسنة 1989 الصادر في 1989/3/16 . يطبق هذا التعديل على ما يستجد من قروض وتبقى المعدلات المثبتة في عقود القروض السابقة سارية المفعول لحين إنتهاء سدادها .

الملحـــق (ب)
جـــداول عـامـــــة

جـــدول (ب - 1)
رأس المـــال
كما في 31 ديسمبر 1991

(مليون دينار عربي حسابي)

الدولة	رأس المال المكتتب به	رأس المـــال المدفـــوع		
		بعملات قابلة للتحويل	بعملات وطنيـــة	المجمـــوع
1 - المملكـــة الأردنيـــة الـهـاشمـيـــة	5.400	5.320	0.080	5.400
2 - دولـــة الإمـــارات العـربيـة المتحـــدة	19.200	18.900	0.300	19.200
3 - دولـــــة البحـريـــــن	5.000	4.920	0.080	5.000
4 - الجمـهـوريـــة التـونسيـــة	7.000	6.900	0.100	7.000
5 - الجمهورية الجزائـرية الديمقراطية الشعبية	42.400	41.640	0.760	42.400
6 - المملكـــة العـربيـــة السعـوديـــة	48.400	47.640	0.760	48.400
7 - جمـهـوريـــة الســـــودان	10.000	9.800	0.200	10.000
8 - الجمهورية العربيـــة السوريـــة	7.200	7.120	0.080	7.200
9 - جمهوريـــة الصومـــال الديمقراطيـــة	4.000	3.920	0.080	4.000
10 - الجمـهـوريـــة العـراقيـــة	42.400	41.640	0.760	42.400
11 - سلطنـــة عُمـــان	5.000	4.920	0.080	5.000
12- دولـــة قطـــر	10.000	9.800	0.200	10.000
13 - دولـــة الكـويـــت	32.000	31.500	0.500	32.000
14 - الجمـهـوريـــة اللبنـانيـــة	5.000	4.900	0.100	5.000
15 - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى	13.440	13.254	0.186	13.440
16 - جمهوريـــة مصـــر العربيـــة	32.000	31.500	0.500	32.000
17 - المملكـــة المـغـربيـــة	15.000	14.800	0.200	15.000
18 - الجمهوريـــة الإسلاميـــة الموريتانيـــة	5.000	4.920	0.080	5.000
19 - جمـهـوريـــة اليمـــن	15.400	15.120	0.280	15.400
20 - فلسطيـــن	*2.16	—	—	—
المجمـــوع	**326.000**	**318.514**	**5.326**	**323.840**

1) طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1988 ، رأس المال المصرح به هو 600 مليون دينار عربي حسابي .

2) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989 تقرر أن يكون رأس المال المكتتب به والواجب الدفع 326 مليون دينار عربي حسابي

* بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978 ، تم تأجيل مطالبة فلسطين بتسديد حصتها من رأسمال الصندوق المقرر دفعه

جـــدول (ب - 2)
الـــــدورات التدريبيـــــة
الدورات التي أقامها صندوق النقد العربي
منذ عام 1981 لنهاية عام 1991

الدولة / الدورة	اعداد ميزان المدفوعات					ادارة الاحتياطات وتحليل مخاطر الائتمان		التحليل المالي	الرقابة على المصارف	المالية العامة		الاحصاءات النقدية والمصرفية		اساليب التحليل الاقتصادي			ادارة الاقتصاد الكلي		احصاءات مالية الحكومة	ادوات الاستثمار	الأسواق المالية	الايرادات العامة	المجموع لكل دولة
	81	83	85	88	90	81	85	83	85	86	89	87	89	87	90	91	88	90	89	90	90	91	
الأردن	1	1	1	1	2	1	1	1	1	2	1	2	1	2	0	2	1	2	2	2	2	2	31
الإمارات	4	7	2	4	3	6	2	2	3	2	2	2	4	2	3	4	4	2	2	2	1	2	61
البحرين	1	1	0	2	1	1	1	1	1	0	2	1	1	2	18	3	2	2	2	2	1	1	46
تونس	1	1	1	2	1	1	1	1	1	1	2	2	2	1	0	1	1	1	2	1	2	1	27
الجزائر	2	0	0	2	0	0	1	1	1	0	1	0	2	1	0	1	1	2	1	1	0	2	19
السعودية	1	1	1	2	4	1	1	1	2	4	1	4	4	3	4	3	3	4	2	3	0	3	50
السودان	1	1	1	1	2	1	1	1	1	2	2	2	1	2	0	2	1	3	1	1	0	2	28
سوريا	0	1	1	1	3	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	2	2	0	2	25
الصومال	1	1	1	1	2	1	1	0	1	0	2	1	1	1	0	1	1	1	2	0	0	–	18
العراق	1	1	1	1	0	1	1	1	1	2	2	2	1	1	0	1	1	2	2	3	2	–	26
عُمان	1	1	1	0	0	1	0	1	1	1	1	0	1	1	1	1	2	0	2	3	1	1	21
قطر	0	2	0	2	0	0	1	0	0	1	0	1	1	1	0	1	0	1	1	2	0	1	16
الكويت	2	1	1	1	0	1	2	0	1	1	0	2	2	0	4	2	2	2	1	1	2	3	30
لبنان	0	0	0	1	1	0	0	1	1	0	1	0	2	0	0	1	2	0	0	0	0	–	10
ليبيا	1	0	1	2	0	0	1	1	1	0	2	1	1	2	0	1	2	0	1	1	0	1	19
مصر	0	0	0	0	3	0	0	0	0	0	3	0	2	0	0	3	3	3	2	2	2	3	25
المغرب	1	2	1	2	1	1	2	1	1	1	2	1	2	0	2	2	1	2	1	2	2	3	33
موريتانيا	0	1	1	0	1	0	1	1	1	0	1	1	1	0	1	2	1	2	0	0	0	2	17
اليمن	2	2	2	3	3	2	2	2	2	1	3	3	2	3	2	3	2	3	3	2	0	3	47
فلسطين	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	1	0	0	0	0	1	6
المجموع الكلي	20	24	16	28	28	19	20	18	21	19	30	23	32	27	28	31	32	32	29	30	15	33	555

جـــدول (ب ـ3)
الإجتماعات و الندوات التي شارك فيها الصندوق
خلال عـــام 1991

الجهة المنظمة	المكـــان	الموعـــد	الموضـــــوع
جـامـعـــة الـــدول الـعـربيـــة	القاهـــرة	3 مـــــــارس	الاجتماع الطارىء للجنة اعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد .
البنـك الاسـلامـي للتنميـة	القاهـرة	6-5 مـــــــارس	الاجتماع الخامس عشر للبنك الاسلامي للتنمية . اجتمـاع مجمـوعـة التنسيق لمؤسسـات التنميـة العربية .
صنـدوق النقـــد الـدولـــي / البنـــــك الـدولـــــي	واشنطن	29 ابريل إلى 4 مايـــــو	مقابلات على هامش إجتماعات اللجنة المؤقتة ولجنـة التنمية .
جـامـعـــة الامـــــــارات	العين إمـــارة أبوظبي	15-14 مايـــو	نـدوة النظم الماليـة والسيـاسـات الاستثمـاريـة في قطاعي المصارف والتأمين ودورهـا في عملية التنميـة الاقتصادية .
اتحـــاد المصـــارف العـربيـــة	دمشـق	22-21 مايـــو	إجتمـاعات مجلس إدارة إتحـاد المصارف العـربية وجمعيته العمومية .
مـؤتمـــر الأمـــم المتحـــدة للتجـارة والتنميـة (انكـــتـاد)	موسكـــو	24-20 مايـــو	نـدوة حـول السيـاسـة الـدوليـة في قطـاع السلـع الأساسية .
جمعيـة الاقتصـاد السـعـوديـة	الريـــاض	30 مايـــــو	اللقـاء السنـوي الخـامس لجمـعيـة الاقتصـاد السعودية .
جـامـعـــة الـــدول العـربيـــة	القاهـرة	6-5 يونيـــو	الدورة العشرين للجنة التنسيق بين الجامعة العربية والمنظمات .
بنـــك التســـويـات الـدوليـــة	بـــازل	11-8 يونيـــو	الاجتماع السنـــوي .
البنـــــك الـدولـــــي	لنـــدن	14 يونيـــو	الاجتمـاع التمهيـدي المشتـرك لممثـلي كـل من دول مجلس التعاون الخليجي وصناديق الانماء العربيـة وبنك التنمية الاسـلامي وصندوق الأوبـك للاعـداد للمجموعة الاستشارية لمصر .
جـامعـــة الـــدول العـربيـــة	القاهـــرة	1 يوليـــو	إجتماع لجنة التنسيق العليا .
البنـــــك الـدولـــــي	باريـــس	10-8 يوليـــو	المجموعة الاستشارية لمصر .

جـدول (ب-3) (تابع)
الإجتماعات والندوات التي شارك فيها الصندوق
خلال عـام 1991

الجهة المنظمة	المكـان	الموعـد	الموضـوع
جمعيـة محافظـي المصـارف المركزيـة الافريقيـة	هراري/ زمبابوي	28 يوليو إلى 1 أغسطس	الاجتمـاع العـادي الثـاني عشر لجمعيـة محـافظي المصارف المركزية الأفريقية .
صنـدوق النقـد العـربـي	القاهرة	28-25 أغسطس	إجتماعات المكتب الدائم ومجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية .
جـامعـة الـدول العـربيـة	القاهرة	9-5 سبتمبـر	الدورة التاسعـة والأربعـين للمجلس الاقتصـادي والاجتماعي .
صنـدوق النقـد الـدولـي والبنـك الـدولـي	بانكـوك	17-13 أكتوبـر	مقابلات على هامش الاجتماعات السنوية المشتـركة للصندوق والبنك الدوليين .
المـركـز الاسـلامي لتنمية التجـارة	الـدار البيضاء	31-29 أكتوبـر	إنعكـاسات السـوق الأوروبية المـوحدة عـلى الـدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي .
المعهد العربي للـدراسات المصرفيـة	القاهـرة	11-9 نوفمبـر	المؤتمر الأول لمسؤولي التدريب في البنوك والمؤسسات المالية ومديري معاهد ومراكز التدريب المصرفي .
صنـدوق النقـد العـربـي	أبوظـبي	13-12 نوفمبـر	إجتماع مديري الرقابة على المصارف .
إتحـاد المصـارف العـربيـة	رومـا	20-18 نوفمبـر	إجتمـاع مجلس إدارة إتحـاد المصـارف العـربيـة ومؤتمر حول تحديات الحاضر والمستقبل .
مـعـهـد التنميـة الاداريـة	دبـي	26 نوفمبـر	تنمية الموارد البشرية في ظل المتغيرات الاقتصادية .
المـركـز الافـريقـي للـدراسـات النقـديـة التـابـع لاتحـاد المصـارف المـركـزيـة الافـريقيـة	كوناكري/ غينيا	28-27 نوفمبـر	ندوة افريقية حول إدارة القطـاع العام وأثـرها عـلى القطاع الخاص .
غـرفـة تجـارة وصنـاعـة أبـوظبي	أبوظبي	8-7 ديسمبـر	القطاع المصرفي ودوره في دعم الاقتصاد الوطني .
البنـك الـدولـي	باريـس	13-12 ديسمبـر	مجموعة تنسيق العون للبنان .

الملحـــق (ج)
التنظيم والادارة

التنظيـم والادارة

جاء إنشاء صندوق النقد العربي عام 1976 من قِبل الدول العربية الأعضاء ، رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية . وذلك بموجب إتفاقية حررت في السابع والعشرين من شهر ربيع الثاني عام 1393 هجرية الموافق للسابع من أبريل عام 1976 ميلادية .

والصندوق منظمة عربية متخصصة ومستقلة يضم في عضويته جميع أعضاء جامعة الـدول العربيـة باستثنـاء جيبوتي ، يقـع مقرها في مدينة أبوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة . ولقد باشر أعماله منذ عام 1977 .

أولا : أهم الأهداف والوسائل

1 - تصحيح الإختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء .

2 - تنمية التجارة العربية وتسوية المدفوعات الجارية المترتبة عليها .

3 - تطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها

4 - إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي ، وتنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية .

5 - تقديم المشورة حول السياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الأعضاء .

ومن أهم الوسائل التي يستخدمها الصندوق لتحقيق أغراضه ، تقديم التسهيلات وعقد مشاورات دورية مع الدول الأعضاء بشأن أحوالها الاقتصادية والسياسات التي تنتهجها ، بما يساعد على تحقيق أهداف الصندوق والدول المعنية ، وتمويل المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء ، ومساعدة الدول الأعضاء على إنشاء وتطوير أسواقها المالية ، وإدارة أية أموال تعهد بها إليه دولة عضو أو دول أعضاء بما يتفق مع أهداف الصندوق ، وتنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول ، وتقديم المعونات الفنية ، بما فيها التدريب ، للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء ، والتعاون مع المؤسسات العربية والمنظمات الدولية المماثلة عند الضرورة .

ثانيا : الهيكل التنظيمي

1 - **مجلس المحافظين** : يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب . ويُعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة . هذا ويعقد مجلس المحافظين إجتماعاً سنوياً يعقد في النصف الأول من كل عام .

ويتكون مجلس المحافظين حالياً على النحو التالي :

المملكـــة الأردنيـــة الهاشميـــة	المحافـــــظ :	معالـي الدكتـور محمـد سعـيد النابلســي
	نـائـب المحافـظ:	
الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة	المحافـــــظ :	مـعـالي الأستـاذ أحمـد حميـد الطـايـر
	نـائـب المحافـظ:	سعادة الأستاذ سلطان بن ناصر السويدي

دولة البحرين	المحافظ :	معالي الأستاذ إبراهيم عبدالكريم
	نائب المحافظ:	معالي الأستاذ عبدالله حسن سيف
الجمهورية التونسية	المحافظ :	معالي الأستاذ محمد الباجي حمده
	نائب المحافظ:	سعادة الأستاذ عبدالمجيد فرج
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ :	معالي وزير الإقتصاد
	نائب المحافظ:	سعادة الأستاذ عبدالرحمن الحاج الناصر
المملكة العربية السعودية	المحافظ :	معالي الشيخ محمد أبا الخيل
	نائب المحافظ :	معالي الأستاذ حمد السياري
جمهورية السودان	المحافظ :	معالي الدكتور عبدالرحيم محمود حمدي
	نائب المحافظ:	سعادة الأستاذ الشيخ السيد أحمد الشيخ
الجمهورية العربية السورية	المحافظ :	معالي الدكتور محمد العمادي
	نائب المحافظ:	سعادة الأستاذ محمد الشريف
جمهورية الصومال الديمقراطية	المحافظ :	معالي الأستاذ علمي فارح نور
	نائب المحافظ:	سعادة الأستاذ علي عبدي عملو
الجمهورية العراقية	المحافظ :	معالي الأستاذ مجيد عبد جعفر
	نائب المحافظ:	سعادة الأستاذ طارق التكمه جي
سلطنة عُمان	المحافظ :	معالي الأستاذ محمد بن موسى اليوسف
	نائب المحافظ:	سعادة الأستاذ حمود بن صالح العنبوري

دولة فلسطين	المحافظ :	معالي الأستاذ سعيد توفيق خوري
	نائب المحافظ:	سعادة الدكتور صالح جلاد
دولة قطر	المحافظ :	معالي الشيخ عبدالعزيز بن خليفة آل ثاني
	نائب المحافظ:	سعادة الأستاذ عبد الله بن خالد العطية
دولة الكويت	المحافظ :	معالي الأستاذ ناصر عبد الله الروضان
	نائب المحافظ:	معالي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح
الجمهورية اللبنانية	المحافظ :	سعادة الأستاذ ميشال الخوري
	نائب المحافظ:	سعادة الدكتور محفوظ سكينه
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى	المحافظ :	معالي الدكتور عبدالحفيظ محمود الزليطني
	نائب المحافظ:	سعادة الدكتور سعيد عبد العاطي
جمهورية مصر العربية	المحافظ :	معالي الدكتور محمود صلاح الدين حامد
	نائب المحافظ:	معالي الدكتور محمد أحمد الرزاز
المملكة المغربية	المحافظ :	معالي الأستاذ محمد برادة
	نائب المحافظ:	معالي الأستاذ محمد السقاط
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المحافظ :	معالي الأستاذ أحمد ولد الزين
	نائب المحافظ:	سعادة الشيخ ولد سيدي المختار بن الشيخ عبدالله
الجمهورية اليمنية	المحافظ :	معالي الأستاذ علوي صالح السلامي
	نائب المحافظ:	معالي الأستاذ محمد أحمد الجنيد

2 - **مجلس المديرين التنفيذيين** : يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس ، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء ، يُعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة .

ويتكون مجلس المديرين التنفيذيين حالياً على النحو التالي :

أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين
إعتباراً من 1991/1/1 إلى 1991/12/31

المديرون التنفيذيون	الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية[1] (%)
الأستاذ أسامة جعفر فقيه (السعودية)	رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
الأستاذ عبدالواحد المخزومي (العراق)	الجمهورية العراقية	11.51
الأستاذ عبدالعزيز محمد عثمان[2] (الكويت)	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	14.64
الأستاذ أحمد ولد أفضل (موريتانيا)	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى الجمهورية التونسية المملكة المغربية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	13.83
الأستاذ علي الصقير (السعودية)	المملكة العربية السعودية	13.00
الأستاذ عبدالرحمن الحاج الناصر (الجزائر)	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	11.51
الأستاذ محمد الشريف (سورية)	الجمهورية العربية السورية الجمهورية اللبنانية المملكة الأردنية الهاشمية دولة فلسطين	8.66
الأستاذ محمد عبدالكريم المير (قطر)	دولة قطر دولة البحرين سلطنة عمان	7.79
الأستاذ محمد علي عماية (اليمن)	الجمهورية اليمنية جمهورية الصومال جمهورية السودان	10.14

1) القوة التصويتية لجمهورية مصر العربية هي 8.92% ، ولكنها لم تقرر الانضمام الى اي مجموعة في مجلس المديرين التنفيذيين حتى الآن .
2) حل محله الأستاذ أحمد حسن أحمد ابراهيم (الكويت) ، اعتباراً من 11 فبراير 1992 .

3 - **المدير العام والموظفون** : يعين مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد . ويقوم برئاسة إجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين . ويعتبر مدير عام الصندوق الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله . ويساعد المدير العام في إنجاز أعماله موظفون فنيون دائمون ينتظمون في ست دوائر هي :

1 - الدائرة الاقتصادية والفنية
2 - دائرة الاستثمارات
3 - دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي
4 - الدائرة القانونية
5 - معهد السياسات الاقتصادية
6 - دائرة الشؤون الادارية

وبالإضافة إلى الدوائر الست ، يتضمن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة ، وكذلك لجاناً مختلفة من بينها لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في إتفاقية الصندوق .

الملحـــــق (د)
الأشكـــال البيانيـــة

شكـل رقـــم (1)

المجموع التراكمي لقيم القروض المقدمة والمسدد منها

1991 - 1978

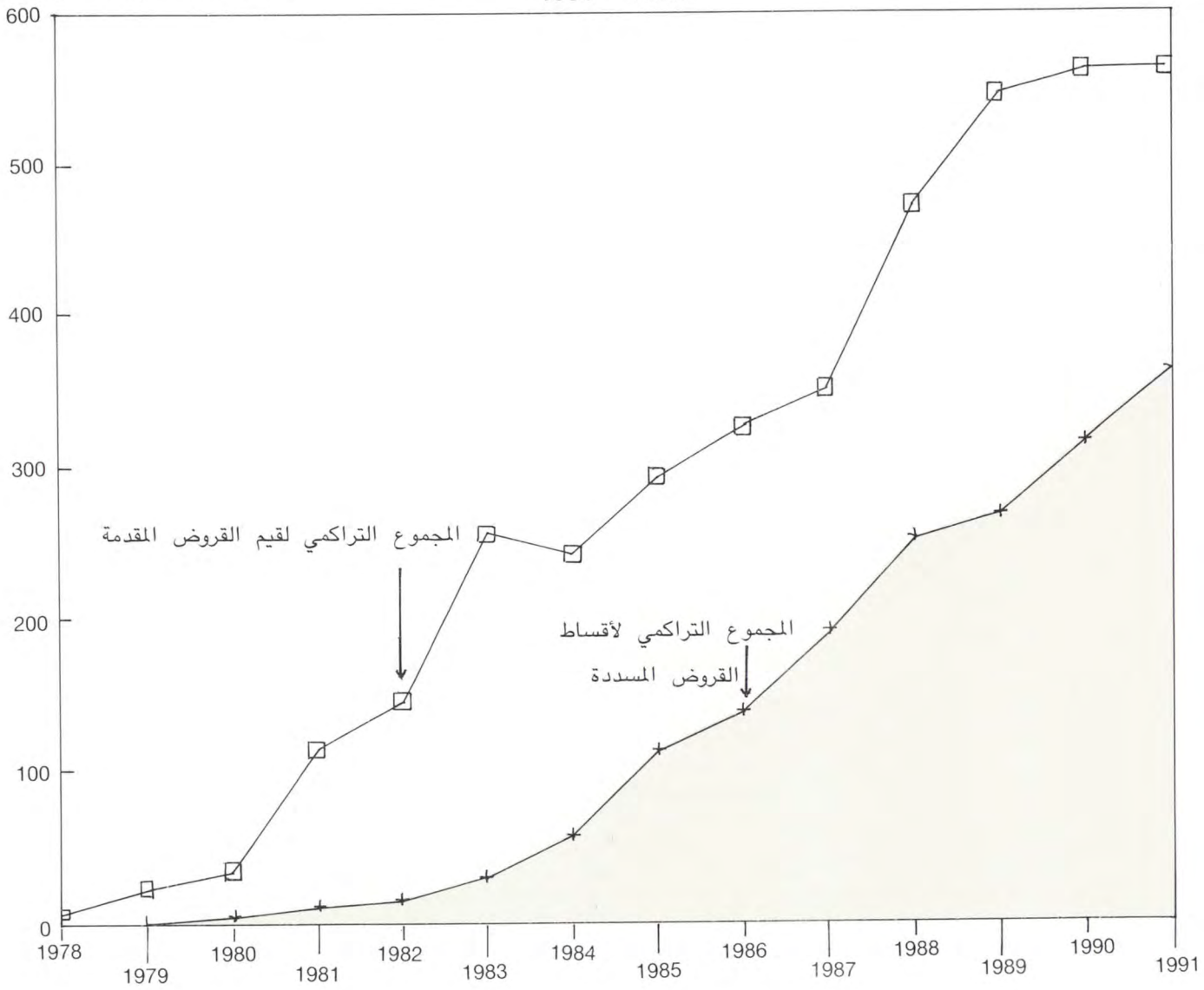

شكـــل رقـــم (2)
التوزيع النسبي للقروض المختلفة
التي قدمها الصندوق حتى 1991/12/31

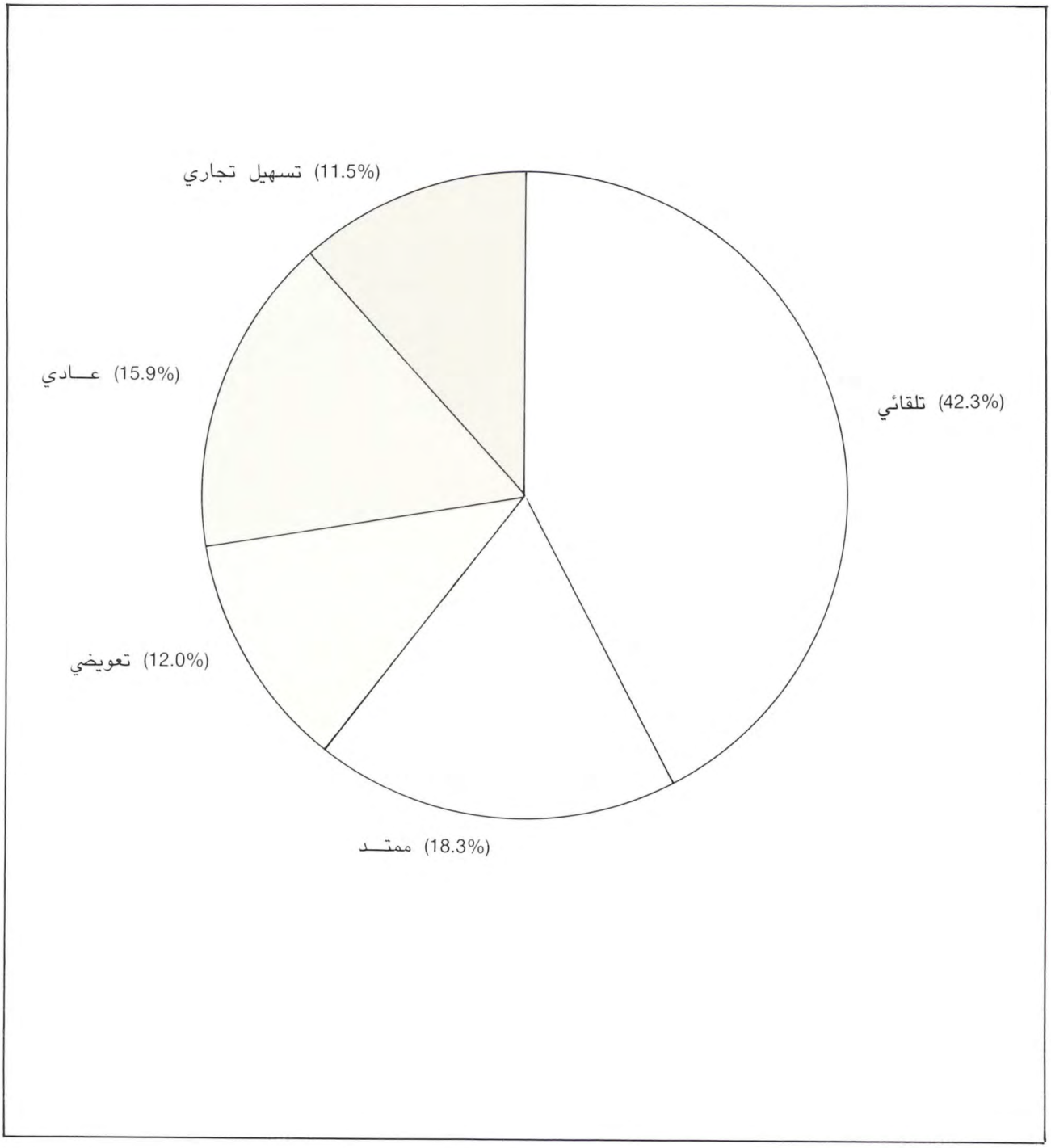

شكل رقم (3)

نسبة أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة
الى حصصها المدفوعة بعملات قابلة للتحويل
في نهاية عامي 1990 و1991

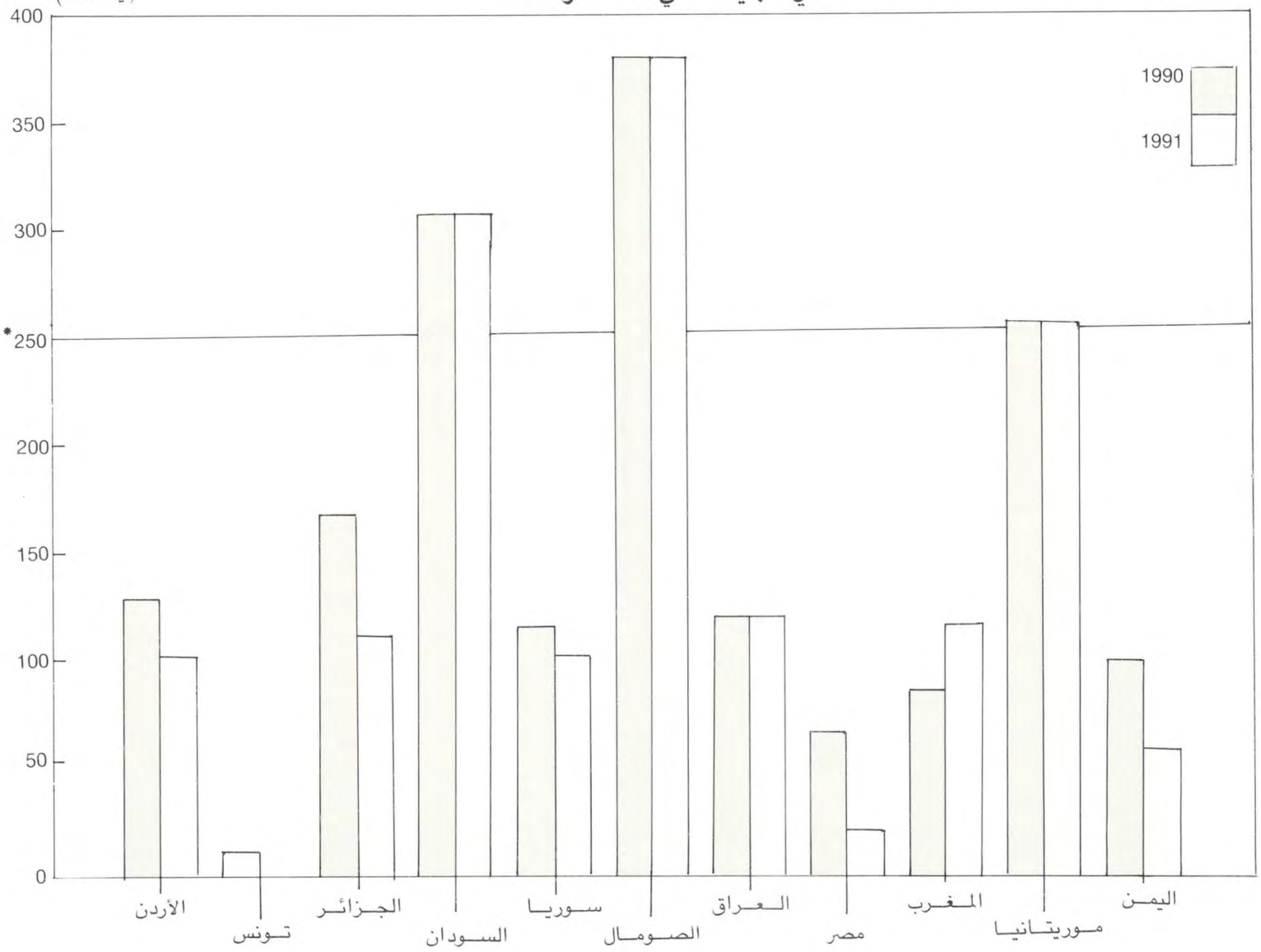

* الحد الأقصى للقروض التي تقدم للدولة العضو اعتبارا من مايو 1988 .

شكل رقم (4)

نسبة أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة
الى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل
1991 - 1978

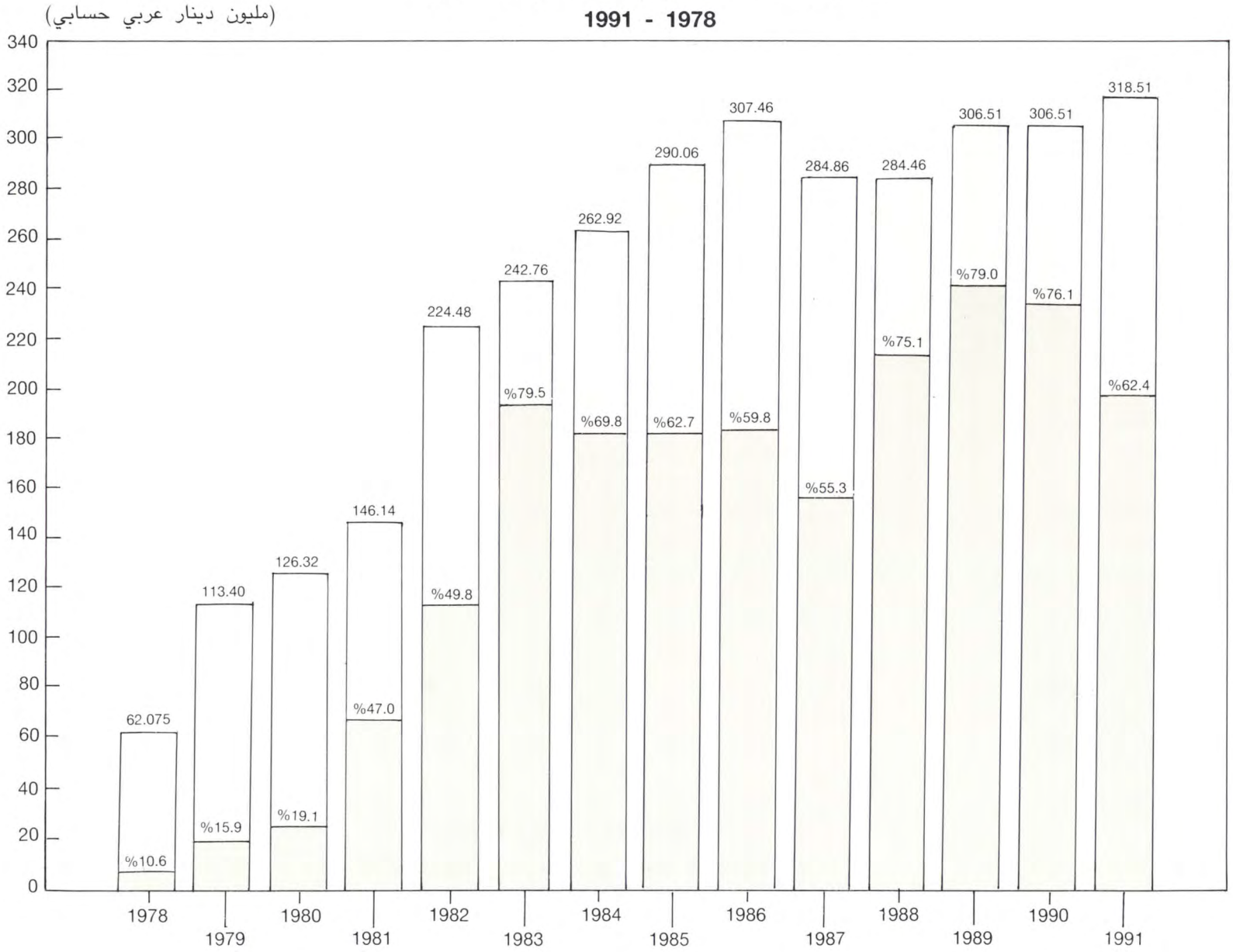

شكل رقم (5)

رأس المال المدفوع ورأس المال المقرر دفعه

1991 - 1977